النساء في القوات العراقية:
الغائب عن مسرح الاحداث

CENTER FOR
CIVILIANS IN CONFLICT
RECOGNIZE. PREVENT. PROTECT. AMEND.

الإدراك. الحيلولة دون. الحماية. جبر الضرر.

صورة الغلاف: 29 تشرين ثاني / نوفمبر 2020، كركوك، العراق:
أمراة مدنية تقدم تدريباً على حماية المدنيين لضباط أكاديمية شرطة كركوك. كان جميع المشاركين في التدريب من الذكور.
المصدر: محمد نور الدين / صور CIVIC

اذار 2022
T +1 202 558 6958
E comms_arabic@civiliansinconflict.org
civiliansinconflict.org

رؤية المنظمة ورسالتها

مركز المدنيين في الصراع (CIVIC) هو منظمة دولية مكرسة لتعزيز حماية المدنيين المحاصرين في الصراع. CIVIC يرنو الى عالم لا يتعرض فيه أي مدني للأذى في الصراع. نحن ندعم المجتمعات المتأثرة بالصراع في سعيها للحصول على الحماية ونعزز قدرة الجهات المسلحة على منع الضرر الذي يلحق بالمدنيين والاستجابة للضرر ان وقع.

تأسست CIVIC في عام 2003 من قبل مارلا روزيكا، ناشطة مدنية إنسانية شابة دافعت عن ضحايا الحرب المدنيين وعائلاتهم في العراق وأفغانستان. بناءً على إرث مارلا روزيكا الاستثنائي، يعمل CIVIC الآن في مناطق الصراع في جميع أنحاء الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا لتعزيز مستوى أعلى من الحماية للمدنيين.

نعتقد في CIVIC، أن أطراف النزاع المسلح تتحمل مسؤولية منع ومعالجة الضرر الذي يلحق بالمدنيين. ولتحقيق ذلك، نقوم بتقييم أسباب الضرر الذي يلحق بالمدنيين، في نزاعات معينة، وصياغة حلول عملية لمعالجة هذا الضرر، وندعو إلى اعتماد سياسات وممارسات جديدة تؤدي إلى تحسين حالة المدنيين العالقين في الصراع. إدراكًا لقوة التعاون، نتعامل مع المدنيين والحكومات والجيوش والمؤسسات الدولية والإقليمية لإضفاء الطابع المؤسسي على الحماية المعززة للمدنيين في الصراع.

شكر وتقدير

قامت جوردان ليزر روي، الباحث في العراق لدى CIVIC بأعداد هذا التقرير، مع بحث تكميلي وصياغة اولية من قبل باولا جارسيا. قدم كل من علي العساف، مدير المنظمة في العراق، لورين سبينك، باحث أقدم في CIVIC؛ سحر محمد علي مدير الشرق الأوسط وجنوب آسيا؛ وليزا باران المدير المؤقت للشرق الأوسط؛ وفانيا كوفاتش، مستشارة النوع الاجتماعي في CIVIC، رؤى ومراجعة وتحرير إضافية. قامت ناتالي سيكورسكي مدير برنامج الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ومونيكا زوراو، مسؤولة التواصل، بتسهيل عملية إنتاج التقرير. تم تقديم المساعدة البحثية من قبل محمد نورالدين مسؤول التدريب والحماية المجتمعية في CIVIC في العراق؛ ياسر علي، مساعد برامج CIVIC في نينوى؛ سامان عمر، مستشار برامج CIVIC في العراق؛ وهناء قادر مترجمة.

CIVIC ممتن للمدنيين وقادة المجتمع وأعضاء القوات الأمنية وممثلي الحكومة الذين وافقوا على المشاركة في مقابلاتنا ومشاركة وجهات نظرهم وشواغلهم معنا ، وكذلك للمنظمات غير الحكومية المحلية الدولية التي دعمت أبحاثنا و شاركتنا رؤى مهمة. لولا استعدادهم للمشاركة، لما كان هذا التقرير ممكنًا.

نود أيضا أن نشكر وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية (FFO) لتمويل برنامج CIVIC في العراق وجعل هذا التقرير ممكنا.

قائمة المصطلحات:

CBP: الحماية المجتمعية

CEDAW: اتفاقية القضاء على جميذع أشكال التمييز ضد النساء

CHM: تخفيف الضرر المدني

COVID 19: فيروس كورونا

CPA: سلطة الائتلاف المؤقتة

CPG: مجموعة حماية المجتمع

CRSV: العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

CSO: منظمة المجتمع المدني

DCVAW: قسم مكافحة العنف ضد المرأة

DWE: مديرية تمكين المرأة

EUAM: بعثة الاتحاد الأوروبي للمشورة في العراق

FFO: وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية

FGD: مناقشة مجموعة التركيز

FPUs: وحدات حماية الأسرة

FTI: معهد التدريب النسوي

GBV: العنف القائم على النوع الاجتماعي

GOI: حكومة العراق

IDP: النازحون داخليا

IHRL: القانون الدولي لحقوق الإنسان

INGO: منظمة دولية غير حكومية

IOM: المنظمة الدولية للهجرة

ISF: القوات الأمنية العراقية

ISIS: الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، والمعروف أيضًا باسم داعش

KDP: الحزب الديمقراطي الكردستاني

KMOI: وزارة الداخلية في إقليم كردستان

KRG: حكومة إقليم كردستان

KRI: إقليم كردستان العراق

MENA: الشرق الأوسط / شمال أفريقيا

MOD: وزارة الدفاع العراقية

MOI: وزارة الداخلية العراقية

MOP: وزارة البيشمركة

NAP: خطة العمل الوطنية

NATO: منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو

NGO: منظمة غير حكومية

NMI: الناتو - مهمة العراق

POC: حماية المدنيين

PUK: الاتحاد الوطني الكردستاني

SSR: إصلاح القطاع الأمني

UN: الأمم المتحدة

UNAMI: بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

UNDP: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

UNSC: مجلس الأمن الدولي

UNSCR: قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

UNWOMAN: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

WEDs: اقسام تمكين المرأة

WPS: المرأة والسلام والأمن

جدول المحتويات

رؤية المنظمة ورسالتها iii

شكر وتقدير..... iii

قائمة المصطلحات: iv

الملخص التنفيذي..... 1

التوصيات..... 3

المنهجية..... 5

نبذة عن الموضوع 6

نظرة عامة قانونية..... 6

مخطط توضيحي حول القوات الأمنية في العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق، ومراكز التدريب 8

النساء في قوات الأمن العراقية 10

تاريخ المرأة في إقليم كردستان 10

أدوار النساء 10

التحديات التي تواجه النساء في القوات الأمنية..... 14

تحديات الإدماج: الثقافة والتعليم والمجتمع الذكوري (نظام سيادة الرجل)..... 14

تحديات الإدماج من داخل القوات: التحرش والبنية التحتية والسياسات والتدريب..... 15

تحديات الإدماج من داخل الحكومة: الميزانية والتشريع والإرادة السياسية..... 16

عواقب غياب النساء عن قوات الأمن العراقية..... 17

التحديات التكتيكية..... 17

الحماية وتخفيف الضرر..... 17

خطوات إلى الأمام 19

الخاتمة..... 20

I. الملخص التنفيذي

"تقديم الشكاوى وأخذ أقوال الشهود أو التحقيق، كل هذا في يد الرجال. الضباط الإناث [الشرطة] لا يقمن بهذه الأدوار، فقط الرجال. تتواجد افراد الشرطة الاناث خارج [مركز الشرطة] يفتشون النساء الوافدات إلى المبنى. هذا هو دورهم الوحيد"

– ضابط شرطة انثى تعمل في الموصل، آذار 2021 [1]

لم تنجح القوات العراقية في الجزء الاتحادي وفي إقليم كردستان العراق، بما في ذلك وحدات الجيش والشرطة، في تمثيل جميع العراقيين بدقة وبشكل متساوٍ أو احتياجات الحماية الخاصة بهم بسبب نقص التمثيل النسوي. بينما تشكل النساء ما يقرب من نصف سكان العراق، فإن 25.2 في المائة فقط من البرلمان من النساء، ووجد CIVIC أن هناك عددًا قليلاً من النساء في مناصب ذات سلطة "حقيقية" أو قدرة على اتخاذ القرار داخل القوات العراقية أو البيشمركة. يؤثر نقص التمثيل على الفعالية التشغيلية للجهات الأمنية، ويؤثر على حماية المدنيين وشواغل التخفيف من الضرر المدني خاصة بالنسبة للفتيات والنساء. يشكل الافتقار إلى الضباط الاناث تحديات خطيرة لنجاح المهمة، لا سيما فيما يتعلق بالقبض على النساء الإرهابيات والنساء المشتبه بهن. علاوة على ذلك، فقد ثبت أن التنوع في النوع الاجتماعي يزيد من شرعية القوات داخل المجتمع المضيف ويعزز العمليات التكتيكية. بالنسبة للنساء المدنيات في العراق، فإن عدم وجود نساء في المكاتب الرئيسية والوزارات الأمنية يمنعهن فعليًا من الوصول إلى الموارد والسعي لتحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات أو التجاوزات. يملي المجتمع العراقي على النساء - وإلى حد كبير في قسم من المجتمعات - أنه لا ينبغي لهن ان يتواصلن مع الرجل خارج أسرهن، حتى داخل المكاتب الحكومية والأمنية. وبالتالي، فإن النساء اللواتي يحاولن تقديم شكوى إلى الشرطة أو الجهات الأمنية الأخرى قد يتعرضن للفضيحة او لوصمة عار من قبل مجتمعاتهن.

بينما بُذلت جهود في السنوات الأخيرة لتعزيز مشاركة النساء في الحوارات والعمليات والوزارات الأمنية، ستستمر الدولة في مواجهة التهديدات التي يمكن التخفيف من حدتها إذا تم إيلاء هذه الثغرات اهتمامًا فوريًا. إن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والإجراءات الداخلية للقوات الأمنية، واستقطاب وتوظيف الضباط الاناث، وتوفير دورات تدريبية خاصة بهن لبناء القدرات، والنهوض بالمرأة في أدوار صنع القرار، كلها عوامل حيوية للسلامة والأمن العامين في العراق وسكانه المتنوعين.

يبحث هذا التقرير حالة مشاركة النساء في القوات الأمنية العراقية من خلال تحليل القوانين الحالية والالتزامات الدولية القانونية، والعقبات التي تمنع النساء من الانضمام أو الترقية داخل الجيش والشرطة، وآثار الفجوة بين الجنسين في تمثيل النساء داخل قطاع الأمن العراقي. كما يقدم توصيات لتحسين الوضع. مع خروج العراق من فترة داعش (المعروف أيضًا باسم الدولة الإسلامية) (ISIS) وتهديد فيروس كورونا (COVID-19)، حان الوقت لمعالجة الثغرات ونقاط الضعف داخل القطاع الأمني. وبدون مساهمة المرأة وقيادتها في صنع السياسات المتعلقة بالأمن والحماية على أرض الواقع، فان هناك فرصة متزايدة لعدم الاستقرار والتحول إلى الصراع إذا فشلت القوات الأمنية في تلبية احتياجات البلاد.[2]

كان العراق أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تضع خطة عمل وطنية (NAP) بشأن قرار مجلس الأمن الدولي (UNSCR) "2014/1325 - المرأة والسلام والأمن"، وكانت خطة العمل الوطنية خطوة مهمة نحو تمكين مشاركة النساء في منع النزاعات وحلها، وبناء السلام، وحفظ السلام، وإعادة الإعمار بعد الصراع[3]. ومع ذلك، لم تنجح خطة العمل الوطنية في تحديد الجداول الزمنية للتنفيذ، وتخصيص الأموال للبرامج ذات الصلة، أو إنشاء آليات شاملة للرصد والتقييم. بالإضافة إلى ذلك، تمت كتابة الخطة دون مشاركة حقيقية ومدخلات من المنظمات المحلية والجماعات النسوية والأقليات السكانية. في عام 2020، تبنى البرلمان العراقي خطة عمل وطنية ثانية بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325، ولكن لم يتم إصدار النسخة النهائية من هذه الوثيقة للجمهور ولم يتم اتخاذ أي إجراءات ملموسة بشأن التنفيذ. تمت صياغة خطة العمل الوطنية الثانية، التي تغطي 2019-2024، من خلال عملية أكثر شمولاً، لكن غالبية الفصائل السياسية أعاقت إرادة جهود الإصلاح.

كانت هناك تطورات إيجابية في التشريعات والسياسات العراقية على مدى العقد الماضي استجابة للاحتياجات الأمنية للفتيات والنساء، ولا سيما إنشاء مديرية تمكين المرأة (DWE)، ومكاتب مثل وحدات حماية الأسرة (FPUs)، ودائرة مكافحة العنف ضد المرأة (DCVAW) في إقليم كوردستان. يشير هذا التقدم إلى استعداد داخل البرلمان العراقي وحكومة الإقليم لتحول أوسع وهو أساس قوي يمكن من خلاله تحسين نتائج الحماية.[4]

وجد CIVIC أن النساء حاليا في القوات الاتحادية والكوردية لا يخدمن في مناصب صنع القرار أو في أدوار قيادة تكتيكية.

"في المقابلات، أعربت النساء عن رغبة قوية في الانخراط في قوات الأمن على طول الخطوط الأمامية وفي الأدوار القيادية، لكنهن شعرن أن دعم مجتمعاتهن، أو القوات الأمنية نفسها، أو الحكومات في بغداد وأربيل محدود ."

علاوة على ذلك، وتقصى النساء إلى أدوار غير ميدانية (عملياتية) وفي الغالب وراء الكواليس، مثل إدارة المكاتب، أو إجراء عمليات التفتيش الجسدي عند مداخل المباني الحكومية، أو العمل في العيادات. في هذه المناصب، لا تستطيع الضباط الاناث الانخراط بشكل هادف وذو مغزى مع المدنيين أو توفير الرؤية المطلوبة والمنظور الخاص بالنوع الاجتماعي أثناء العمليات التكتيكية وصياغة السياسات. وحتى على مستوى التدريب تغيب النساء عن الكليات العسكرية وأكاديميات الشرطة. يعد المعلمون أمرًا حيويًا لتشكيل عقول الجيل القادم، ومع ذلك فإن مؤسسة التعليم الأمني العراقية لا تعطي الأولوية لتطوير دور النساء وتعزيز مساهمتهن.

عبرت النساء في المقابلات عن رغبتهن القوية في المشاركة في القوات الأمنية على طول الخطوط الأمامية وفي الأدوار القيادية، لكنهن يشعرن أن مجتمعاتهن، أو القوات الأمنية ذاتها، أو الحكومات في بغداد وأربيل تدعمهن بشكل محدود. ان نظام سلطة الرجل والسائد في العراق يحد من سعي النساء للحصول على التعليم العالي، وتتعرض النساء – في كثير من المجتمعات - لوصمة عار او الفضيحة من مجتمعاتهن لتعاملهن مع رجال لا تربطهم بهن أي قرابة أو لأنهن يعملن خارج المنزل. في القوات الأمنية فان قضايا مثل سياسات التوظيف وبناء القدرات والتدريب، والبنية التحتية - وغالبًا ما تكون أساسية مثل عدم وجود حمامات منفصلة – تساهم في بيئة غير مرحب بها للمراة. أخيرًا، هناك – نسبيا - عدم ثقة تجاه الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تعزيز مشاركة النساء في المجتمع وزيادة حماية المدنيين الإناث. لم تنجح الجهود السابقة، مثل خطة العمل الوطنية وإنشاء مكاتب متخصصة للتعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) بسبب غياب آليات المساءلة، وقلة المناصرين على المستوى الاتحادي، ونقص الميزانية الذي يعيق إحراز تقدم بهذا الشأن. ان الافتقار للوصول الى الجهات الأمنية ونقص التمثيل داخل قطاع الأمن قد خلق وضعاً خطيراً وهشاً للنساء المدنيات اللاتي يرغبن في الإبلاغ عن العنف أو الانخراط في عمليات مكافحة الإرهاب أو طلب الدعم القانوني لقضايا مثل الطلاق أو التوثيق. أشارت إحدى النساء التي تحدثت عن العنف الأسري في الحويجة: " العديد من النساء يرغبن في الانتحار لأن هذا الوضع [عدم وجود ضباط اناث] هو وضع سيء حقًا. نحن [النساء] ليس لدينا أي مكان نذهب إليه."[5]

ان لدى سكان العراق، كمجتمع يمر بمرحلة انتقالية، العديد من مواطن الضعف التي لا نظير لها والتي تزيد من الحاجة إلى الحماية وتزيد من إمكانية حدوث أزمات أمنية. بالنسبة للقوات الأمنية، يحول نقص الضباط الاناث دون اعتقال واستجواب الأشخاص المشتبه في دعمهم لداعش أو المشاركة في تجارة المخدرات غير المشروعة والمتزايدة وبسرعة في العراق. هناك حلول وشركاء متاحون لتدارك هذه المشاكل، لكن يتعين على المجتمع العراقي والقوات والوزارات الأمنية والحكومات والمنظمات الدولية والمحلية العمل معًا لإحداث تغيير ذي مغزى.

تتناول توصيات CIVIC، وعلى نطاق واسع، مجموعة شاملة من الإجراءات هدفها تغيير السلوك المطلوب على مستوى المجتمع وعلى مستوى الوزارات ؛ خطوات متدرجة لسن سياسات تلبي الحاجة للمرأة في صنع القرار والقيادة داخل القوات الأمنية العراقية ؛ حملة تثقيفية لزيادة الوعي بأهمية المساواة والتنوع في القوات الأمنية ؛ وتلبية احتياجات البنية التحتية والتدريب للضباط الذكور والضباط الاناث. وتحدد توصيات CIVIC أيضًا الثغرات في السياسات، وفي تنفيذ السياسات الحالية، لمعالجة ضحايا العنف الجنسي (CRSV) المرتبط بالصراع والحاجة إلى مسارات إحالة حسب الاحتياج ودعم ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالصراع. لا يمكن للمرأة ان تستمر في التغيب عن القوات الأمنية العراقية. فلن تتمتع الدولة وشعبها بالحماية الكافية حتى يمثل قطاع الأمن جميع السكان - وليس الرجال فقط.

II. التوصيات

إلى حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان:

- إنشاء آلية إشراف وتوفير التمويل لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية (NAP) بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325 والعمل على ضمان إدراج أصوات ووجهات نظر الفتيات والنساء المتأثرات بالصراع في جميع مراحل عملية التنفيذ.
- تطوير إستراتيجية أمنية وطنية تراعي الفوارق بين الجنسين وتؤكد على زيادة إشراك النساء كضباط ذوات مسؤولية (لهن تفويض كامل) على المستويات التكتيكية والعملياتية وصنع القرار وتوفير التمويل لتراعي عملية توظيف المسؤولين الامنين الفوارق بين الجنسين.
- زيادة الدعم للبنية التحتية الأمنية في جميع أنحاء العراق، مع الاهتمام بالمرافق والزي الرسمي المناسب للضباط الاناث والمدربات والمشرفات.
- تعديل القوانين الحالية المتعلقة ببنية القوات الأمنية لتشمل حصص النوع الاجتماعي وتضمين النوع الاجتماعي كخصوصية تتم صيانتها وحمايتها.
- القيام بحملات توعية تستهدف السكان العراقيين تركز على معالجة الصور والقوالب النمطية القائمة والتحيزات بالإضافة إلى التركيز على تغيير تصورات المجتمع عن النساء اللائي يشغلن مناصب في الخطوط الأمامية والعملياتية وذات سلطة عليا في قطاع الأمن.
- تحسين إدراج موظفي الخدمة المدنية الاناث وضباط الأمن الاناث في المناصب الأمنية ومواقع اتخاذ القرارات رفيعة المستوى والمناصب الإدارية داخل جميع القوات الأمنية المختلفة، وداخل وزارتي الداخلية والدفاع الاتحاديتين وإقليم كوردستان العراق.
- سن وإنفاذ القوانين والسياسات التي تمنع وتقاضي وتعاقب التحرش والتحيز على أساس الجنس في المؤسسات الأمنية والقوات الامنية، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر التحرش الجنسي وأشكال التمييز الأخرى. دعم وتعزيز آليات الإبلاغ عن التحرش والرد عليه.

إلى جميع القوات الأمنية:

- تنفيذ ممارسات توظيف تجذب المؤهلات من المتقدمات للوظائف وضمان حصولهن على فرص متساوية في التدريب والترقية من خلال سن سياسات شاملة للجنسين وخلق بيئة عمل مواتية مع عدم التسامح مطلقًا مع التحرش. إنشاء آليات فعالة لتقديم الشكاوى بشأن المضايقات في مكان العمل حتى يتمكن جميع أعضاء المؤسسات الأمنية من الإبلاغ بأمان عن التمييز والمضايقة.
- تحديث البنية التحتية الحالية لتلبية احتياجات النساء في القوات الأمنية، مثل المهاجع المستقلة ودورات المياه، وإذا اقتضت الحاجة، مدربين.
- القيام بحملات توعية تستهدف جميع مستويات القوات الأمنية لمكافحة التحيز ضد النساء وإظهار كيف يؤدي التنوع وإدماج النساء إلى تحسين فعالية وكفاءة القطاع الأمني.
- في الشرطة والجيش، زيادة عدد النساء المشاركات في المجالات العملياتية والتكتيكية وصنع السياسات وضمان تدريبهن وتجهيزهن وتكليفهن بالمشاركة الكاملة والهادفة في الواجبات المطلوبة.
- التأكد من أن جميع مراكز الشرطة والمواقع العسكرية الأمامية مزودة بضباط اناث لـ 24 ساعة في اليوم لتلبية الاحتياجات المدنية بشكل أفضل.
- تصميم وتنفيذ دورات تدريبية قائمة على السيناريوهات لأفراد الجيش والشرطة حول تخفيف الضرر المدني (CHM) واحتياجات الحماية للفتيات والنساء، بما في ذلك الاستجابات للعنف المنزلي والاعتداء الجنسي التي تتجاوز الاستجابة النموذجية للـ "التصالح."

- تصميم وإجراء دورات تدريبية تراعي الفوارق بين الجنسين وبناء القدرات في تخفيف الضرر المدني (CHM) وحماية المدنيين لجميع القوات، والتأكد من أن الضباط من الذكور والإناث يتلقون التدريب في جلسات مشتركة بين الجنسين او كلا على حدة اعتمادًا على الأعراف الثقافية.
- التأكد من أن جميع وحدات حماية الاسرة (FPUs) واقسام مكافحة العنف ضد المرأة (DCVAWs) والخطوط الساخنة ذات الصلة مزودة بموظفين على مدار 24 ساعة في اليوم، مع ضباط اناث مدربات ومتمكنات.

إلى الأمم المتحدة (UN)والمنظمات الشريكة:

- مواصلة الدعم الفني والمالي للسلطات الاتحادية والكوردية في جهودها لإصلاح قطاع الأمني (SSR)، لا سيما فيما يتعلق بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي على جميع المستويات، وزيادة الوعي حول أهمية إشراك النساء في القوات الأمنية، واحتياجات الحماية الفريدة للفتيات والنساء.
- تعزيز وتمويل مبادرات بناء القدرات للنساء في المؤسسات والقوات الأمنية الاتحادية وإقليم كوردستان العراق بهدف عام هو التخفيف من الضرر الذي يلحق بالمدنيين وتحسين حماية المدنيين.

إلى قادة المجتمع والقيادات العشائرية والدينية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام:

- القيام بتوعية حول الفوائد المجتمعية لزيادة مشاركة النساء في القوات الأمنية، وقيادة الجهود لمكافحة الوصم بالعار للنساء وأسرهن عندما يعملن في القطاع الأمني، والتشجيع على قبول النساء في القوات كأفراد يتمتعون بنفس القدرة طالما كان ذلك ممكنا.
- العمل مع السلطات الاتحادية وسلطات إقليم كوردستان وسلطات المحافظات لتلبية احتياجات حماية المجتمعات بشكل أفضل من خلال تجنيد وتوظيف ضباط اناث في الأدوار المدنية والتكتيكية والعملياتية والقيادية.
- دعوة اصحاب القرار في الوزارات والأجهزة الأمنية والبرلمان لتحسين اندماج النساء ومشاركتهن الكاملة في جميع المؤسسات والقوات الأمنية في الدولة.
- العمل مع القوات الأمنية لزيادة الوعي حول وحدات حماية الاسرة (FPUs) واقسام مكافحة العنف ضد المرأة (DCVAWs) وخلق وعي ومعرفة في المجتمع بالخطوط الساخنة.

III. المنهجية

يستند هذا التقرير إلى التحليل النوعي لـ 54 مقابلة و3 مناقشات جماعية مركزة (FGDs) جرت بين تموز/ يوليو 2019 وتشرين ثاني / نوفمبر 2021. شملت هذه المقابلات ومجموعات النقاش 36 فردا من القطاع الأمني، و29 مدنيًا عراقيًا، و6 أعضاء من الوكالات الاستشارية الدولية و / أو غير الحكومية الذين تمت استشارتهم كخبراء في الموضوع. أجريت المقابلات في كل من الاراضي الاتحادية وإقليم كوردستان العراق في محافظات بغداد وأربيل ونينوى وكركوك.

اجريت جميع المقابلات الخاصة بهذا التقرير بطريقة المقابلات "شبه المنظمة" وتمت باللغة التي فضلها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وبمساعدة مترجم. وبسبب جائحة كورونا، أجريت بعض المقابلات عبر الهاتف أو مكالمة الفيديو. وعندما كان ذلك ممكنا، أجريت المقابلات الشخصية في مواقع آمنة.

اتخذ CIVIC تدابير لضمان التمثيل من العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق وعمل التقرير على تسليط الضوء على أصوات النساء الفاعلات في القطاع الأمني والنساء المدنيات. كان الباحثون مدركين لعوامل مثل العمر والعرق، وأجروا مقابلات مع المدنيين من السكان العرب والكورد والتركمان. تمت مقابلة أربعة عشر رجلاً وخمسة وخمسين امرأة من أجل السماح لمزيد من وجهات النظر النسائية حول القطاع الأمني الذي يهيمن عليه الذكور. تم تحديد مواضيع المقابلة من خلال مجموعات حماية المجتمع (CPGs) التي انشاها CIVIC، وكذلك من خلال الاتصالات التي أنشأت خلال جهود التدريب والمناصرة التي قام بها CIVIC مع وزارة الدفاع الاتحادية (MOD)، ووزارة الداخلية الاتحادية (MOI)، ووزارة داخلية إقليم كوردستان (KMOI)، ووزارة البيشمركة (MOP).

لغرض عدم الكشف عن هويتهم، تم حجب أسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ومعلومات التعريف عنهم. ومع ذلك، وعند الضرورة، يوفر CIVIC تفاصيل مثل الموقع وقطاع العمل لوضع سياق للاقتباسات والحكايات والمعلومات المقدمة. تم تخصيص رقم وحيد لكل مقابلة ومناقشة جماعية مركزة، كما هو مذكور في هوامش التقرير. أوضح القائمون على المقابلات في CIVIC أهداف البحث، وأعطى جميع من أجريت معهم المقابلات موافقة مستنيرة على مشاركتهم. ان البحث الإضافي الذي اجري حول حيثيات الموضوع بالإضافة إلى مراجعة المنشورات الرئيسية التي اصدرتها المنظمات الدولية والمجلات المحلية قد عزز فهمنا للموضوع وساهم في النتائج والتوصيات والسياق العام لهذا التقرير.

كان هذا البحث محدودًا بسبب محدودية الوصول إلى معلومات موثوقة من الحكومة ومسؤولي القطاع الأمني فيما يتعلق بأعداد النساء في الوظائف الأمنية وتخصيصات الموازنة للتوظيف والتدريب وإصلاح القطاع الأمني الاتحادي وقطاع امن إقليم كوردستان. علاوة على ذلك، أدت القيود الناجمة عن جائحة كورونا إلى تقييد المجال الجغرافي وطبيعة المقابلات.

لا يقصد من النتائج والتوصيات المقدمة هنا في هذا التقرير أن تكون بمثابة قائمة شاملة وتحليلا لجميع العقبات التي تواجهها النساء في الانضمام الى القوات الأمنية أو التقدم في المناصب فيها. كما ولا يهدف التحليل الذي تم إجراؤه إلى تقديم نتائج أو استنتاجات ذات دلالة إحصائية. ستكون هناك حاجة إلى مزيد من البحث لرسم خارطة دقيقة لهذه التحديات وآثارها. ومع ذلك، يحدد بحث CIVIC القضايا ذات الأولوية التي يجب أن تبدأ السلطات الاتحادية والكوردية في معالجتها والتي يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لمزيد من التحليل المتعمق.

نبذة عن الموضوع

في عام 2021، وجد المنتدى الاقتصادي العالمي أن العراق يحتل المرتبة 154 من بين 156 دولة من حيث المساواة بين الجنسين[6]. من خلال البحث والملاحظات والمشاركة مع المدنيين والوزارات الحكومية والقوات الأمنية والمنظمات الدولية، وجد CIVIC أن الفجوة بين الجنسين واضحة بشكل كبير في قوات الأمن العراقية ومن حيث نتائج الحماية للنساء المدنيات.[7]

كانت هناك جهود حكومية منذ عام 2003 تهدف إلى زيادة المساواة بين الرجل والمرأة داخل العراق، مثل المواد الدستورية[8] والالتزامات بأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS). ومع ذلك، فإن هذه الجهود، وإلى حد كبير، لا تزال تتلقى القليل من التمويل أو الإرادة السياسية ولم تحسن النتائج بعد للعراقيات. يُترجم هذا التقاعس داخل القطاع الأمني إلى نقص في الضباط الاناث وقلة النساء في مناصب صنع القرار الحاسمة أو في العمليات في الخط الأمامي، كما ويعزز انتشار المواقف الثقافية التي تمنع النساء من الانضمام إلى القوات الامنية. يترجم هذا الوضع بالنسبة للنساء المدنيات في العراق إلى عدم القدرة على الوصول إلى الجهات الأمنية واستمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي.[9]

نظرة عامة قانونية

القانون العراقي والتمييز على أساس الجنس

ينظم الدستور العراقي لعام 2005 والخطة الوطنية لحقوق الإنسان والوثائق الملزمة المماثلة، عدم التمييز في جميع مجالات المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص للقوات الأمنية والشرطة في البلاد[10]. تنص المادة 9 من الدستور على أن "القوات المسلحة والأجهزة الأمنية العراقية ستتألف من مكونات الشعب العراقي مع مراعاة توازنها وتمثيلها دون تمييز أو إقصاء"[11]. ومع ذلك، فشلت هذه المادة الدستورية في تصنيف النوع الاجتماعي كمجال محتمل للتحيز والتمييز. وبالمثل، فإن الأمر رقم 22 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في آب / أغسطس 2003 بشأن "إنشاء جيش عراقي جديد" ورغم انه يحظر التمييز الديني والعرقي فانه لا يتضمن صراحةً النوع الاجتماعي باعتباره خاصية محمية[12]. كما أن القانونين 149 لعام 1968 و176 لعام 1980 الذين ينضمان الشرطة العراقية لا يذكران النوع الاجتماعي[13]. كما لا توجد التزامات إيجابية في القانون العراقي تتطلب من الحكومة وبموجبها اتخاذ خطوات لتشجيع تجنيد النساء في الأجهزة الأمنية المختلفة أو معالجة التمييز القائم على النوع الاجتماعي. باستثناء أمر سلطة الائتلاف المؤقتة، وتنطبق هذه المواد والقوانين على القوات الأمنية والوزارات ذات الصلة في كل من انحاء العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق.[14]

القانون العراقي وحماية المدنيين

تعاني النساء العراقيات من نسبة عالية من العنف الأسري المرتكب من قبل أفراد الأسرة والمجتمع. بين كانون الثاني (يناير) وتشرين الثاني (نوفمبر) 2020، تم الإبلاغ عن 9080 حالة عنف منزلي ضد النساء داخل العراق عدا إقليم كوردستان[15]. في وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن لدى العراق الاتحادي قانونا يجرم العنف الأسري ضد النساء والأطفال. يعاقب قانون العقوبات العراقي المعتدين الذين يتسببون في "الأذى"، لكنه، في المادة 41، ينص على استثناء المعتدون "الذين هم من داخل العائلة او المنزل" المحتملون وتكرس هذه المادة حق الازواج في معاقبة زوجاتهم[16]. وعلى هذا النحو، من الصعب مقاضاة العنف المنزلي داخل العراق الاتحادي. على النقيض من ذلك، نجحت حكومة إقليم كوردستان في تمرير قانون بشأن العنف الأسري في عام 2011 يجرم العنف الجسدي والنفسي ضد أفراد الأسرة.[17]

اتخذت الحكومة الاتحادية في العراق خطوات لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال إنشاء مديرية تمكين المرأة (DWE) في عام 2014، وتأسيس إدارات تمكين المرأة في عام 2020، وإنشاء وحدات حماية الاسرة في كل محافظة [18]. تسعى مديريات تمكين المرأة إلى معالجة تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في صنع السياسات على مستوى المحافظات والمستوى الاتحادي، على التوالي. في وقت كتابة التقرير، هناك مديريات تمكين المرأة داخل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع. على مستوى المحافظات، تقوم مديريات تمكين المرأة بصياغة تقارير حول تأثير النوع الاجتماعي على برامج التنمية الاجتماعية والقوانين والسياسات والقرارات الحكومية القائمة أو المقبلة. وتقوم أيضا بمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي[19]. يحد الطابع غير الملزم لتوصيات مديرية تمكين المرأة من تأثير هذه التوصيات، ولكن أحد الإنجازات الإيجابية لمديرية تمكين المرأة في تعزيز اندماج النساء في القطاع الأمني هو الممارسة الموحدة المتضمنة إدراج امرأة واحدة على الأقل في لجان تجنيد الشرطة للنساء الراغبات في الانضمام إلى قوات الشرطة حيث كانت الجان في السابق تتكون من رجال فقط.[20]

14 تشرين أول، 2020 ، كركوك ، العراق: CIVIC يقدم تدريباً على حماية المدنيين لضباط في أكاديمية شرطة كركوك. وتولت التدريب ضابطة واحدة من بين 35 مشاركا.

من الناحية النظرية، تمثل وحدات حماية الاسرة والتي تم انشاؤها كوحدات شرطة متخصصة يمكنها التحقيق في العنف ضد النساء والأطفال شريان الحياة لأولئك الذين يسعون إلى معالجة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. إذا تم الإبلاغ عن حالة عنف على أساس النوع الاجتماعي أو حالة عنف منزلي، في مركز شرطة محلي على سبيل المثال، فسيتم إحالتها إلى وحدة حماية الاسرة. ومع ذلك، فإن هذه الوحدات غالبًا ما تكون مزودة فقط بضباط ذكور مع القليل من التدريب أو بدون تدريب على الإطلاق بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي وشواغل الحماية لدى الفتيات والنساء[21]. ووفقًا لذلك، تخضع العديد من حالات العنف الأسري لـ "المصالحة او التصالح"، حيث يُطلب من الناجية "المصالحة" مع الجاني بدلاً من الحصول على مزيد من الحماية أو الدعم. بالنسبة للنساء في العراق، يمكن لمسار العمل هذا أن تكون له آثار مهلكة، بما في ذلك الانتحار[22]. ومن الجدير بالذكر أن هناك خطًا ساخنا تديره وحدات حماية الاسرة للإبلاغ والإحالات، على الرغم من أن الخط الساخن يعمل به موظفون رجال ايضا.

في إقليم كوردستان العراق، أنشأت حكومة الإقليم لجنة عليا معنية بشؤون المرأة تابعة لمكتب رئيس الوزراء، بالإضافة إلى قسم مكافحة العنف ضد المرأة التابعة لوزارة الداخلية في الاقليم والتي تحقق في العنف القائم على النوع الاجتماعي وحالات العنف المنزلي. ومع ذلك، وكما قال أحد الموظفين في منظمة دولية تعمل في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز بين الجنسين لمركز CIVIC، "حتى في قسم مكافحة العنف ضد المرأة الذي يتعامل مع العنف الأسري والذي من المفترض أن يضم أكبر عدد من ضباط الشرطة الاناث، لا يزال معظم الضباط رجالا"[23]. مع ثمانية مكاتب فقط في وقت كتابة هذا التقرير، فإن مكاتب قسم مكافحة العنف ضد المرأة محدودة أيضًا كنطاق جغرافي، وبالتالي فإنها لا تزال بعيدة عن توفير خدماتها لكامل إقليم كوردستان العراق.

الالتزامات القانونية الدولية

قدم العراق العديد من الالتزامات في إطار أجندة المرأة والسلم والامن وهو أحد الموقعين على اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) التي تنص على المساواة بصورة تدريجية بين الجنسين. على مدى العقود العديدة الماضية، أصدرت الأمم المتحدة عشرة قرارات

بشأن المرأة والسلم والامن تركز على جذب الانتباه إلى التأثير الذي لا نظير له للصراع المسلح على النساء والفتيات وتحسين إشراك النساء في عمليات صنع القرار وحفظ السلام وبناء السلام. على سبيل المثال، يدعو القرار 1325، والذي تم تبنيه في عام 2000، إلى إنشاء "ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان حماية [المرأة] ومشاركتها الكاملة في عملية السلام"[24]. ويعرب القرار 2242، الذي تم تبنيه في عام 2015، عن قلقه العميق إزاء "نقص التمثيل المتكرر للمرأة في العديد من العمليات والهيئات الرسمية المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين، والعدد المنخفض نسبيًا من النساء في المناصب العليا في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية في المناصب العليا في ذات الصلة بالسياسة والسلام والأمن". وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى "ضمان زيادة تمثيل النساء على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع النزاعات وحلها ..."[25]

في عام 1986، صادق العراق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وفي عام 2014 أقر خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325[26]. والجدير بالذكر أن العراق كان أول دولة عربية تضع خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325. على الرغم من هذا التقدم الأولي، لم يتم عمل الكثير لتنفيذ أهداف خطة العمل الوطنية أو تمويلها، وتأخر العراق عن الدول الأخرى (عالميًا وإقليميًا) فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. تعاني خطة العمل الوطنية من ثغرات حول قضايا المساءلة والقضايا التشغيلية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالتمويل والرصد[27]. خلال فترة تطبيق الخطة (2014-2018)، كرست الحكومة العراقية اهتمامًا كبيرًا للمخاوف الأمنية الفورية المتعلقة بداعش بدلاً من التركيز على الإصلاحات طويلة المدى. بالإضافة إلى ذلك، عانت الحكومة من التناحر السياسي ومستوى عال في تغيير المسؤولين مما أعاق العمليات التشريعية وتخصيص الموازنة المناسبة.[28]

علاوة على ذلك، لا تزال لدى العراق تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى وجه الخصوص لا تزال لدى العراق تحفظات على المادة 2 (و)، التي تدعو الموقعين إلى "اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعات، لتعديل أو إلغاء القوانين واللوائح والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزًا ضد المرأة"، وكذلك على البروتوكول الاختياري الذي يعترف باختصاص اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تلقي الشكاوى من الأفراد أو الجماعات بشأن التزام بلد ما بالاتفاقية[29]. إن اللجنة غير قادرة على مراقبة امتثال العراق لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إذا لم يصادق على هذا البروتوكول مما يحد من مساءلة الحكومة العراقية.

في ديسمبر 2020، وافقت حكومة العراق على خطة عمل وطنية جديدة[30]. بناءً على تحليل من قبل أصحاب المصلحة المعنيين، فإن خطة العمل الوطنية الجديدة لديها بعض التحسينات الواضحة على سابقتها. على سبيل المثال، كانت عملية الصياغة أكثر شمولاً وتضمنت مشاورات مع المجتمع المدني. سوف تلعب مديرية تمكين المرأة، وكذلك اقسام تمكين المرأة في المحافظات والوزارات، دورًا أكبر في تنفيذ ومراقبة الخطة. علاوة على ذلك، يتماشى تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية مع الأنشطة التي يتم تنفيذها لدعم إصلاح القطاع الأمني من قبل العديد من المنظمات الدولية بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNWOMEN)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبعثة الاتحاد الأوروبي لمساعدة العراق (EUAM)، وبعثة الناتو في العراق (NMI). يعد تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي عنصرًا شاملاً في برنامج إصلاح القطاع الأمني (SSR) ويتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، تحسين دمج ومشاركة النساء في القوات الأمنية[31]. وكما لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "لا يكفي مجرد تمكين النساء من حضور تدريبات [الشرطة]". بدلاً من ذلك، فانه من الضروري "أن يحظين بالاحترام ويمكنهن ان يلعبن دورًا مهمًا في قوة الشرطة العراقية."[32]

ومع ذلك، فإن خطة العمل الوطنية الثانية تنطوي على قيود محتملة. فعلى سبيل المثال، تظل غاياتها وأهدافها وأنشطتها ملتبسة ومبهمة. وإذ تمت صياغة معظم الأنشطة والأهداف من حيث إجراء التقييمات وبناء القدرات والتقييمات، لكن هناك القليل من المؤشرات التي تحدد أهدافًا رقمية مثل زيادة النسبة المئوية في عدد النساء في قوة أمنية معينة أو في مناصب صنع القرار[33]. ومع ذلك، فإن الاستعداد المستمر للسلطات العراقية للعمل بالشراكة مع هذه المنظمات الدولية مهم لإحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية الجديدة وزيادة تواجد وأدوار النساء في القوات الأمنية.

مخطط توضيحي حول القوات الأمنية في العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق، ومراكز التدريب

ينقسم القطاع الأمني داخل العراق بين مجموعات تحت إدارة العراق الاتحادي ومجموعات تحت إدارة حكومة إقليم كوردستان. تتبع هذه الوزارات جميعها تسلسلاً هرميًا على النمط السوفيتي للضباط الذين يحملون رتباً - وهي مناصب تتطلب درجة متقدمة وتدريبًا[34]. توفر الرسوم البيانية التالية نظرة مبسطة للإشراف وهيكل التعليم لقوات وزارة الداخلية العراقية وقوات وزارة الداخلية والبيشمركة في إقليم كردستان العراق والقوات المرتبطة بها كما هو مشار إليه في هذا التقرير. هذا الرسم مخصص فقط للإشارة إلى ما يتناوله هذا التقرير.

وزارة الداخلية الاتحاية

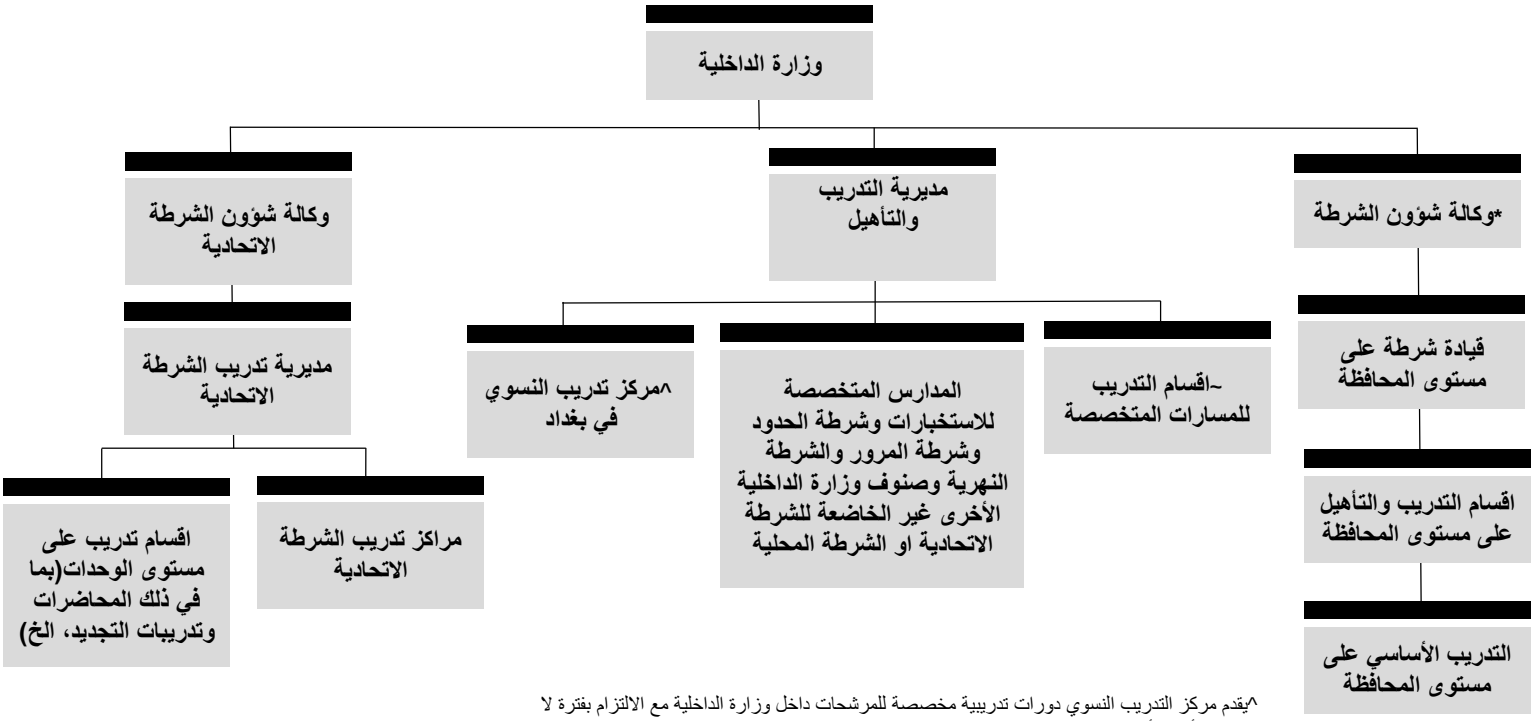

^يقدم مركز التدريب النسوي دورات تدريبية مخصصة للمرشحات داخل وزارة الداخلية مع الالتزام بفترة لا تزيد عن أربعة أسابيع
~يجب على المنخرطين في هذه البرامج أن يكونوا حاصلين على درجات علمية متقدمة
*تشمل الشرطة المحلية أيضًا وحدات الشرطة المجتمعية المدعومة من قبل منظمة الهجرة الدولية

إقليم كردستان العراق

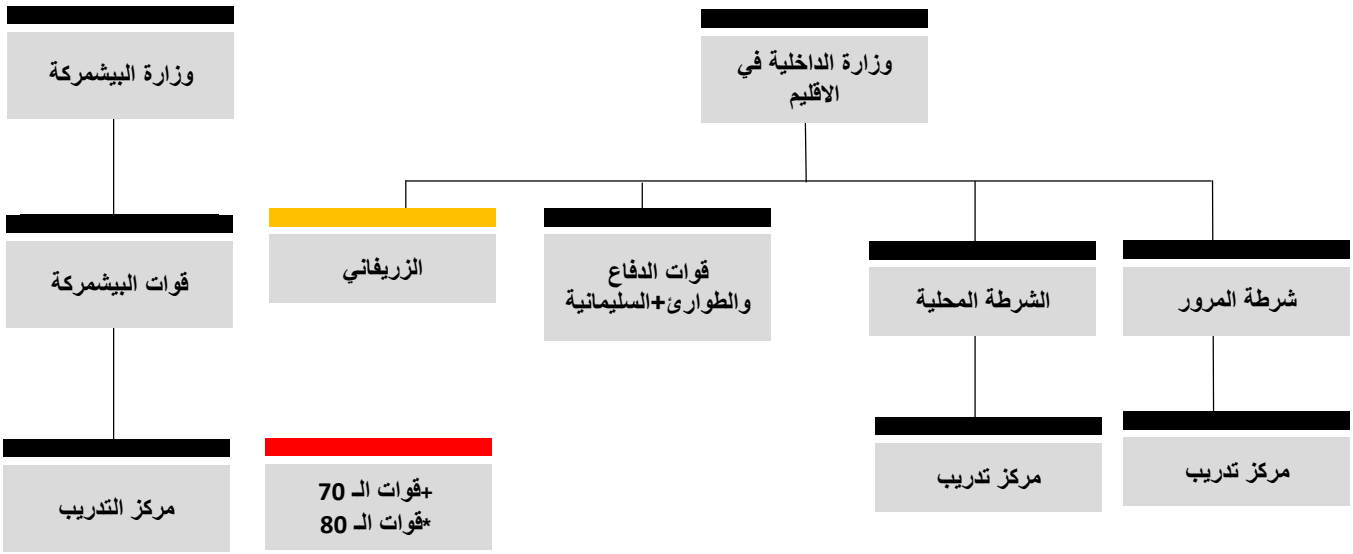

+قوات مرتبطة بالاتحاد الوطني الكردستاني
*قوات مرتبطة بالحزب الديمقراطي الكردستاني
يشير اللون الأصفر الى الارتباط بوزارة البيشمركة من خلال التدريب في مركز تدريب أربيل
يشير اللون الأحمر بـ الى الارتباط بوزارة البيشمركة من خلال الرواتب، والأسلحة، وتدريبات الصنوف

IV. النساء في قوات الأمن العراقية

طوال فترة هذا البحث، لم يتمكن CIVIC من تأكيد عدد النساء اللواتي يعملن ضمن القوات الأمنية ووجد أن الوزارات الحكومية غير قادرة أو غير راغبة في تقديم تقديرات موثوقة. في الواقع، كشف البحث والعمل مع هذه الجهات أن عدد الضباط الاناث في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة البيشمركة ووزارة الداخلية في إقليم كوردستان ضئيل مقارنة بالأعداد الإجمالية لمنتسبيها، وأن القليل من النساء العاملات في هذه الوزارات يشغلن مناصب مهمة أو لهن سلطة اتخاذ القرار. يبدو أن مشاركة النساء ووجهات النظر الفريدة حول القضايا الأمنية مفقودة في جميع أنحاء العراق.

تاريخ المرأة في إقليم كردستان

هناك العديد من الأمثلة التاريخية لنساء في إقليم كوردستان يحملن السلاح ويشاركن في القتال ويخدمن في أدوار دعم غير قتالية مثل الخدمات اللوجستية وتوفير الرعاية الطبية[35]. بدأت قوات إقليم كوردستان العراق، ولا سيما البيشمركة، في دمج النساء في صفوفها منذ عقود، وبضمنها اشراك بعضهن في أدوار قتالية صغيرة[36]. هناك سجلات لنساء كورديات حملن السلاح ضد الحكومة العراقية المركزية وانضممن إلى أزواجهن الذين قاتلوا في الجبال منذ الستينيات[37]. كما شاركت النساء في الانتفاضات الكوردية ضد النظام البعثي، وإن كان ذلك بأعداد قليلة. وكما صرح أحد المسؤولين في وزارة البيشمركة، "النساء الكورديات مختلفات - الحياة صعبة هنا، لذا فقد اعتدن على القتال."[38]

في عام 1996، أنشأ رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) آنذاك جلال طالباني وحدة بيشمركة للنساء فقط تخدم ضمن قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكوردستاني. بدأت هذه الوحدة بأربعة أعضاء فقط، ومنذ ذلك الحين نمت لتصبح كتيبة تضم مئات الأعضاء من الاناث[39]. وأنشأ الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) لاحقًا لواءاً من البيشمركة للنساء فقط، وهناك حاليًا العديد من هذه الألوية العاملة[40]. اضف إلى ذلك، أنشأ كلا الحزبين كتائب نسائية فقط في قوات الشرطة العسكرية لكل منهما: كتائب الزيرفاني التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني وقوات حماية السليمانية التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني.[41]

أدوار النساء

في عدة مقابلات، سأل CIVIC المدنيين، "هل سبق وان رأيت ضابط انثى [في منطقتك]؟" كان الرد، ويكاد ان يكون بالإجماع، "لا أبدًا"[42]. اتفق المسؤولون العراقيون الذين تحدثوا إلى CIVIC على أن المرأة لا تظهر غاليا في قوات الشرطة والوحدات العسكرية وان وضوح دورها متدن للغاية وأن النساء في أغلب الأحيان يؤدين واجبات إدارية أو طبية. في الواقع، وجد بحثنا أن النساء العاملات في الجيش الاتحادي والبيشمركة، بغض النظر عن رتبتهن، يعملن في الغالب في مناصب إدارية ونادرًا ما يتم تكليفهن بأدوار عملياتية و / أو أدوار صنع القرار.[43]

العراق الاتحادي

يبدو أن النقص في عدد النساء في القطاع الأمني أكثر حدة في العراق الاتحادي. صرح مسؤول حكومي من وزارة الداخلية لمركز CIVIC أن هناك 10086 امرأة يعملن في الوزارة من إجمالي كادر الوزارة البالغ 600000 شخص، مما يعني أن النساء يشكلن أقل من 2٪ من إجمالي الموظفين العاملين في وزارة الداخلية. ومع ذلك، بينما أشار ذات المصدر في البداية إلى أن هؤلاء الـ 10086 امرأة هن ضباط شرطة إناث، أوضح هذا المسؤول لاحقًا أن ما يقرب من 500 منهن فقط هن ضباط شرطة إناث ذوات رتب. وبصورة تقريبية فان هناك حوالي 4000 موظفة مدنية يعملن في مناصب إدارية داخل إدارات الوزارة، والباقي هن نساء مدنيات تم تعيينهن على أساس تعاقدي لأداء أعمال أخرى[44]. ويشير مسؤولون من منظمات دولية شريكة للقوات الأمنية إلى أن التقديرات لا تفرق بين النساء اللواتي يعملن كموظفات

3 نيسان، 2016: ضابطات زيرفاني يمارسن الحركة التكتيكية كجزء من تدريب مهارات المشاة.

الدعم، لا سيما الطب وطب الأسنان والإدارة"[46]. وحتى على مستوى التدريب، تتغيب النساء عن الكليات العسكرية ولا يوجد ضباط إناث في صفوف المدربين.[47]

بينما لا يزال الخلاف مستمرا حول ما إذا كانت ضباط إناث في الجيش العراقي شاركن في عمليات عسكرية ضد داعش من خلال أدوار دعم غير قتالية، قال معظم الذين تمت مقابلتهم لـ CIVIC إن ضباط الجيش الإناث لم يشاركن في هذه العمليات بأي صفة[48]. في الواقع، أثناء إجراء بحث حول العمليات العسكرية ضد داعش في الموصل والحويجة، لم يعثر CIVIC على أي دليل يؤيد نشر او مشاركة عناصر نسوية من القوات الأمنية في العمليات ضد داعش بل وحتى في أدوار غير قتالية[49]. وقالت مسعفة من الجيش العراقي لـ CIVIC: "لم يسمحوا لنا بالمشاركة في العمليات العسكرية [ضد داعش]. لا في الخط الأمامي ولا في الخطوط الخلفية. ... لم تهتم بعض الضباط الاناث لأنهن فضلن البقاء في المنزل، لكني أردت القيام بواجبي والمساعدة أثناء الحرب."[50]

تمثل النساء عددًا صغيرًا من الضباط الذين يحملون رتبا ضمن قوة الشرطة في العراق الاتحادي، وغالبًا ما يخدمن في أدوار لا تتناسب مع مستويات تعليمهن وتدريبهن. فعلى سبيل المثال، تم تكليف العديد من الضباط الاناث بالعمل في معهد التدريب النسوي (FTI) في بغداد، وليس في المكاتب الميدانية[51]. تقتصر مشاركة النساء في الشرطة العراقية في الغالب على الأدوار الإدارية وإجراء التفتيش الجسدي للنساء المدنيات[52]. على مدى عدة سنوات، وجد CIVIC أن أحد الأنشطة العملياتية الوحيدة التي شاركت فيها ضباط اناث كانت مرافقة ضباط الشرطة الذكور الذين يسعون إلى القبض على مشتبه بهن. لا يبدو أن الضباط الاناث يقمن بأي مهمة أخرى تماثل عمل الشرطة، مثل توثيق الشكاوى المدنية، وإجراء تحقيقات الشرطة، وتنفيذ الاعتقالات[53]. قالت ضابط شرطة انثى من نينوى لـ CIVIC: "إذا احتاجوا [رجال الشرطة] إلى اعتقال امرأة من داعش في منزل، وبسبب التقاليد [الأعراف الثقافية]، فسوف يستدعون ضابط شرطة انثى لتحضر معهم للقيام بالقبض على النساء وتفتيشهن". غير أن هذه الضابط قالت إن مشاركة الضباط الاناث تنتهي بعد إلقاء القبض؛ حيث يتم إجراء التحقيقات فقط من قبل ضباط الشرطة الذكور[54]. أكدت معظم مقابلات CIVIC مع سيدات يعملن كضباط شرطة في نينوى وكركوك أن ضباط الشرطة الذكور هم فقط من يجمعون الدلائل والشهادات ويجرون الاستجواب.[55]

حتى في وحدات حماية الاسرة في المحافظات، وجد CIVIC أن النساء يمثلن نسبة صغيرة من إجمالي الموظفين ولا يتم توظيفهن في مناصب رفيعة المستوى أو في مناصب صنع القرار أو القيام بادوار في التحقيق[56]. وصرح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لـ CIVIC قائلاً:

"يقتصر دور الموظفات المدنيين أو ضباط الشرطة الاناث في وحدة حماية الاسرة في أغلب الأحيان على نقل الضحايا إلى مركز طبي إذا تعرضن لإصابات خطيرة". وقال احد الذين قابلهم CIVIC "في أغلب الأحيان، هؤلاء الضباط الاناث هن ضباط صغار لا يستطعن تسجيل شكاوى الضحايا أو المشاركة في التحقيق"[57] علم CIVIC أن القليل من النساء يتم ترقيتهن إلى رتب الضباط التي من شأنها أن تسمح لهن بلعب دور أكثر جوهرية أو قيادة القضايا. عندما يتم ترقيتهن، يتم نقلهن عادة إلى أدوار إدارية في المديريات أو في مراكز الشرطة العادية بدلاً من وحدات حماية الاسرة على مستوى المحافظة.[58]

إحدى المبادرات التي شهدت مشاركة أعدادًا أكبر من النساء في القطاع الأمني هي مبادرة الشرطة المجتمعية والتي تدعم من خلالها المنظمة الدولية للهجرة (IOM) القوات العراقية وتقوم بتنفيذها ضمن وزارة الداخلية الاتحادية منذ عام 2012. الشرطة المجتمعية هي طريقة لإنفاذ القانون تهدف إلى تعزيز العلاقة بين الشرطة والمجتمع وتعزيز بناء الثقة بين الدولة ومواطنيها. ويهدف إلى جعل المواطنين مشاركين في مبادرات منع الجريمة والاستجابة لها. ووفقًا لتعريف الأمم المتحدة، فهذه المبادرة هي "استراتيجية لتشجيع الجمهور على العمل كشركاء مع الشرطة في منع الجريمة ومواجهتها بالإضافة إلى جوانب الامن الأخرى والنظام العام بناءً على احتياجات المجتمع"[59]. تستطيع النساء المشاركة بسهولة أكبر في هذا النوع من إنفاذ القانون لأنه لا يتطلب منهن الابتعاد عن أسرهن ولا يتطلب التدريب خارج الموقع ولا يتطلب ذات مستويات التعليم التي تتطلبها قوات وزارة الداخلية التقليدية.

عندما تحدث CIVIC مع المشاركات في مبادرة الشرطة المجتمعية، أفدن بتفاعلهن مع النساء المدنيات واستخدامهن للأدوات التي اكتسبنها من خلال تدريبات المنظمة الدولية للهجرة في تسوية القضايا المنزلية. وأشارت أحدى عضوات قوة الشرطة المجتمعية على وجه التحديد إلى أن القضايا التي تتعلق بالـ "السمعة" ليست مسائل مناسبة للشرطة المحلية وأن عضوات الشرطة المجتمعية غالبًا ما يكن في وضع أفضل للتعامل مع هذه القضايا.[60]

إقليم كوردستان

ضمت حكومة إقليم كوردستان تدريجياً المزيد من النساء في قوات الشرطة والجيش في العقد الماضي. في مقابلات مع CIVIC، أعرب مسؤولوا حكومة الإقليم مرارًا وتكرارًا عن التزامهم بتحسين وصول النساء إلى المناصب العليا وفرص العمل داخل القوات الأمنية المختلفة. ورغم أنهم رفضوا تقديم أي أرقام دقيقة، إلا أنهم أصروا على أن دمج النساء في القوات الأمنية كان "جيداً للغاية"[61]. من خلال أبحاثنا وعملنا منذ فترة طويلة مع قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كوردستان، يقدر CIVIC أن نسبة الإناث منخفضة في البيشمركة والزيرفاني ووحدات الدفاع والطوارئ في السليمانية. وعلى نطاق أوسع، اتفق المسؤولون الحكوميون وأعضاء القوات الأمنية وأصحاب المصلحة الدوليون على أن النساء ما زلن يمثلن نسبة صغيرة مقارنة بالعدد الإجمالي للضباط داخل قوات الأمن في إقليم كوردستان العراق.[62]

بشكل عام، وجد CIVIC أن النساء في قوات الشرطة والجيش في إقليم كوردستان العراق قد تمت ترقيتهن إلى رتب أعلى من تلك الموجودة في العراق الاتحادي، حيث وصلت بعض ضباط البيشمركة الإناث إلى رتبة عميد[63]. ومع ذلك، انتقد بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إقليم كوردستان لفشل الاقليم في ترقية النساء فوق هذه الرتبة وكذلك للفشل في إشراكهن في مناصب صنع القرار أو المناصب التي تتعلق بالعمليات[64]. في الواقع، بينما لفتت وسائل الإعلام الدولية الكثير من الانتباه إلى مشاركة عضوات من البيشمركة في عمليات محاربة داعش على طول الخطوط الأمامية، فان هناك بعض الجدل حول الأدوار التي لعبتها هؤلاء النسوة بالفعل. في المقابلات، قدم مسؤولوا وزارة البيشمركة وجهات نظر مختلفة حول ما إذا كانت الضباط الاناث شاركن في أعمال قتالية نشطة وما هي القواعد التي تمركزن فيها. أوضح أحد الضباط أن النساء ربما كن متواجدات في القواعد "الأقل خطورة" التي كان من الممكن تصنيفها كـ "خطوط أمامية، ولكن ليس الأكثر مباشرة"[65]. ومع ذلك، عرض مسؤول آخر ضمانة بأن ضباط البيشمركة الاناث قاتلن بشكل مباشر ضد الجماعة الإرهابية.[66]

في حين تشير التقارير إلى وجود ضباط شرطة إناث بأعداد أكبر في إقليم كوردستان العراق مقارنة بالعراق الاتحادي، فقد أثار أصحاب المصلحة مع CIVIC شواغل مماثلة بشأن أدواره هؤلاء الضباط الاناث. وأفادوا بأن الضباط الاناث يتم إحالتهن إلى وظائف إدارية في وزارة داخلية الاقليم وضمن وفودها، وفي مراكز الشرطة - وهي مواقع مع مشاركة ضئيلة أو معدومة في تلقي الشكاوى أو إجراء التحقيقات.[67]

24 فبراير، 2020 ، دهوك ، إقليم كردستان العراق: ضابطة من البيشمركة تسهل تدريب حماية المدنيين لضباط البيشمركة في أكاديمية دهوك للتدريب. لم تشارك ضابطات في التدريب.

إن إنشاء قسم مكافحة العنف ضد المرأة وما تلاه من إنشاء مراكز شرطة مكافحة العنف ضد المرأة عبر إقليم كوردستان العراق قد مثل سابقة لأنه يعني توظيف أعداد أكبر من ضباط الشرطة الإناث والأخصائيين الاجتماعيين وعلماء النفس والمسؤولين القانونيين لمساعدة ضحايا العنف المنزلي[68]. ومع ذلك، فإن النتيجة السلبية لنهج التوظيف والتعيين هذا هي أن معظم ضباط الشرطة الإناث قد تم تعيينهن في مكاتب قسم مكافحة العنف ضد المرأة، مما يترك مراكز الشرطة العادية مع وجود ضئيل أو معدوم لضباط الشرطة الإناث.[69]

٧. التحديات التي تواجه النساء في القوات الأمنية

في حين لا توجد حواجز قانونية رسمية أمام المشاركة الكاملة والفعالة للنساء في القوات الأمنية الاتحادية وقوات إقليم كوردستان العراق، حدد CIVIC العديد من التحديات ذات الطابع الرسمي وأخرى غير رسمية التي تعيق تجنيد النساء ومشاركتهن الفعالة وترقيتهن. في المقابلات مع CIVIC، أعرب مدنيون وأفراد من القوات الأمنية وافراد من الوزارات الاتحادية عن رغبتهم في عكس هذا الاتجاه ورؤية زيادة كبيرة في عدد الضباط الاناث والنساء في المناصب القيادية. على الرغم من هذا التطلع للتغيير في الثقافة العراقية، إلا أن القيود من داخل القوات الأمنية والافتقار إلى الإرادة السياسية تخلق بيئة صعبة للنساء الساعيات إلى الالتحاق بالقوات الأمنية وتحقيق النجاح المهني طويل الأمد.

تحديات الإدماج: الثقافة والتعليم والمجتمع الذكوري (نظام سيادة الرجل)

الثقافة

وفقًا للمقابلات والمناقشات الجماعية المركزة، فإن العائق الأول أمام إشراك النساء في القوات الأمنية هو ببساطة الثقافة العراقية. على نطاق أوسع، استشهد الأفراد بـ "العقليات القبلية" و "الآراء التقليدية" و "وصمة العار" و "النظام الذكوري او نظام سيادة الرجل" باعتبارها أعرافًا منتشرة داخل المجتمعات وداخل القوات الأمنية وإدارات التدريب والحكومتين الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان عمومًا[70]. هناك عقلية مفادها أن النساء في المكاتب قد يواجهن مضايقات من زملائهن أو ممن يراجعون هذه المكاتب من الذكور وبالتالي يجلبن العار لأسرهن. لاحظ العديد من المدنيين أن العائلات يمكن أن تواجه سلوكًا سلبيًا من أفراد المجتمع إذا سمحوا لنسائهم بمتابعة تعليمهن العالي أو سمحو لهن بالسعي للحصول على الوظائف خارج المنزل.[71]

يتسبب القطاع الأمني بتهديد شديد فيما يتعلق بتشويه سمعة الشخصيات النسائية بسبب ظروف العمل التي تفرض عمل النساء بصورة وثيقة مع الرجال وفترات الدوام الطويلة. غالبًا ما يتم نشر الضباط في مراكز بعيدة عن منازلهم وقد يتم استدعاؤهم لأداء الخدمة الليلية. تفرض الثقافة العراقية على المرأة ألا تكون بمفردها مع الرجال خارج نطاق العائلة، مما يمنع ضباط الأمن الاناث المحتملات من العمل في مكاتب يهيمن عليها الذكور، أو إجراء تحقيقات أو استجواب المشتبه بهم من الذكور، أو الإنخراط في التدريبات التي يقدمها ويحضرها الذكور[72]. من المستحيل الايفاء بهذه المتطلبات بالنسبة للعديد من النساء في المجتمع العراقي، أو قد يتم الإيفاء بها فقط مع الادراك بأن سمعة الفرد وسمعة عائلته سوف تتضرر. وروت احدى النساء من كركوك قصة إحدى نساء عشيرتها حين تقدمت إلى كلية الشرطة. إذ بمجرد أن اكتشفت عشيرتها وعائلتها نيتها، غضب والدها بشدة وقال: "سأقطع رأسها."[73]

هذه المعايير المحافظة، بشكل عام، أكثر انتشارًا في العراق الاتحادي منها في إقليم كوردستان العراق ويبدو أن هناك صلة بين مستويات التعليم العام واستعداد العائلات والنساء الأفراد للسعي لشغل وظائف قطاع الأمن في مواجهة وصمة العار المجتمعية.[74]

التعليم

لا تزال هناك فجوة في الانجازات بين الرجال والنساء العراقيين فيما يتعلق بالتعليم[75]. كما لوحظ في المناقشة حول التسلسل الهرمي للقوات الأمنية، يتعين على من يلتحق بقوات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية الاتحاديتان ووزارة البيشمركة ووزارة داخلية إقليم كوردستان أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ليصبحوا ضباطا وللترقية إلى الرتب العليا والمناصب القيادية. وجدت CIVIC أن عقليات المجتمع حول التعليم تستمر في عدم إعطاء الاولوية واهمال إنجازات الفتيات والنساء في المجال الأكاديمي وتركز بشكل أكبر على المسؤوليات العائلية والمنزلية[76]. أدت جائحة كورونا إلى تفاقم هذه الظاهرة، حيث يحتاج الأطفال إلى إشراف إضافي بسبب تعليق التعلم الحضوري والذهاب إلى المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الأشخاص النازحون داخليًا (IDPs) صعوبة بالغة في الحصول على التعليم الرسمي أثناء وجودهم في مساكن مؤقتة أو مخيمات.[77]

المجتمع الذكوري

إن الشعور بالتفوق الذكوري متجذر في الثقافة العراقية ويهيمن الرجال على هياكل السلطة في المجالات العامة والخاصة. إن تقسيم العمل في المنزل غير متكافئ إلى حد كبير، ويتوقع من النساء ان يتحملن عبء المهام المنزلية والعائلية. وتشكل هذه العقلية الثقافية عقبة كبيرة أمام

النساء اللواتي يرغبن في متابعة التعليم العالي، وكذلك اللواتي يرغبن في العمل خارج المنزل. وفي هذا السياق، تقوم هذه المجتمعات بإسناد العمل في القطاع الأمني إلى الرجال وقد يشككون في النساء اللواتي يسعين إلى أن يصبحن أعضاء في القوات الأمنية، أو الحصول على للتدريب، أو السعي الى مناصب مرموقة ذات مستوى عال من السلطة و / أو يراها المجتمع بتقدير عال.[78]

في المجال المهني، تمنع المفاهيم والنظرة الذكورية إمكانية الإنجاز للنساء وتخلق جوًا غير ودي للنساء اللواتي يسعين إلى التقدم في حياتهن المهنية. فكما لاحظت موظفة في منظمة غير حكومية في الموصل، "أنا المسؤول وهم [الزملاء الذكور] يكرهون ذلك"[79]. هناك أيضًا تصورات سلبية عن القدرات البدنية للنساء وقدرتهن على الأداء.[80]

تحديات الإدماج من داخل القوات: التحرش والبنية التحتية والسياسات والتدريب

بينما تمثل الثقافة حاجزًا أمام إدماج النساء في القوات الأمنية، إلا أن هناك أيضًا تحديات من داخل القوات الأمنية ذاتها. إن الافتقار إلى المساءلة والتصور العام بأن الرجال قد يظهرون "سلوكًا سيئًا" تجاه النساء قد أكسب القوات الأمنية سمعة سلبية بشكل عام. في الواقع، هناك العديد من القضايا، بما في ذلك التحرش والبنية التحتية والسياسات والدورات التدريبية والتي تساهم جميعها في الافتقار الى النساء داخل القوات الامنية.

التحرش

كما ذكر أعلاه، فإن أي تحرش مفترض من قبل ذكر لامرأة يمكن أن يجلب العار لأسرتها. هذا التهديد منتشر في كل مكان خاصة في الأماكن التي يغلب عليها الذكور. اعترف العديد من أفراد القوات الأمنية بحدوث مضايقات وتحرش بحق النساء العاملات في القطاع الأمني، لكنهم نفوا أي معرفة مباشرة بمثل هذه الأحداث[81]. علاوة على ذلك، أخبر ضباط CIVIC، أنه في حالات التحرش، تطلب النساء في كثير من الأحيان الانتقال إلى إدارة جديدة لتجنب استمرار الخلاف[82]. في حين أن هناك آليات رسمية للشكوى وللإبلاغ عن التحرش، فإن هذه الآليات غالبًا ما تتضمن التحدث مباشرة إلى الرئيس (الذكر) حول ما يعتبر سلوكا غير لائق. بالنسبة للعديد من النساء فانه يتعذر الوصول الى عملية الشكوى بسبب معتقداتهن الثقافية والشخصية.[83]

البنية التحتية

تواجه النساء صعوبات كبيرة فيما يتعلق البنية التحتية عند سعيهن للانضمام إلى عمل أو الاحتفاظ به في القطاع الأمني. وتجدر الإشارة الى أن العديد من من ضباط البيشمركة الاناث قد سلطن الضوء على وجود مرافق مناسبة لمتدربات البيشمركة باعتباره جزءًا إيجابيًا من تجربتهن العامة في وزارة البيشمركة[84]. ومع ذلك، وجدت CIVIC أنه داخل العراق الاتحادي، تفتقر مرافق التدريب إلى مهاجع منفصلة ودورات مياه ومدربين منفصلين للنساء. بدون هذه التسهيلات، لا يمكن للضباط الاناث والمجندات الجدد القيام بما يتطلب من الدراسة اللازمة ليصبحن أعضاء في القوات الأمنية[85]. كما أن نقاط التفتيش في جميع أنحاء البلاد تفتقر إلى المرافق التي تراعي النوع الاجتماعي مما يمنع النساء من المشاركة في النوبات الليلية ومن إجراء عمليات التفتيش والاستجواب بنفس معدل زملائهن الذكور[86]. مصدر قلق آخر داخل كل من القوات الاتحادية وقوات إقليم كوردستان العراق هو عدم وجود زي موحد مصمم خصيصا للنساء[87]. في إحدى الحالات، على سبيل المثال، كشفت ضابط انثى في البيشمركة أن حجم الأحذية العسكرية التي تفرضها اللوائح يبدأ عند 39 مما لا يلائم النساء.[88]

السياسات

إن الافتقار إلى سياسات التوظيف والاستبقاء والترقية التي تراعي الفوارق بين الجنسين تضع النساء في وضع غير مؤات داخل قطاع الأمن العراقي. هناك قيود عمرية لتجنيد الضباط والتي غالبًا ما تتزامن مع سنوات الإنجاب، وقد يتطلب التأهل للترقية من النساء تمديد ساعات عملهن بطرق تتعارض مع مسؤولياتهن المنزلية والعائلية. أوضحت إحدى الضباط الاناث في وزارة البيشمركة أنه بينما كانت مؤهلة وشجعت على متابعة الترقيات، فإنها لم تكن قادرة على القيام بذلك بسبب واجباتها المنزلية[89]. كما أشار المسؤولون وأصحاب المصلحة إلى CIVIC إلى أن النساء يعانين من التمييز في عملية الترقية، مشيرين إلى أن النساء لا يتم ترقيتهن بالسرعة التي تتم بها ترقية الرجال على الرغم من حصولهن على نفس التعليم ولهن ذات سنوات الخبرة.[90]

التدريبات

تم الاستشهاد بالوصول إلى الدورات التدريبية من قبل المسؤولين الأمنيين والنساء المدنيات والخبراء في الموضوع باعتبارها قضية ذات أهمية لإدماج النساء في القوات الأمنية. كما هو مذكور أعلاه، تفتقر القوات العراقية الاتحادية إلى البنية التحتية الأساسية لتسهيل مشاركة النساء لكن المشاكل تمتد إلى ما وراء مساحة الفصول الدراسية. يتم تدريبات الضباط في مواقع مركزية ويتطلب من الطلاب الابتعاد عن

عائلاتهم والواجبات المنزلية لأيام أو أسابيع في كل مرة. بالنسبة للعديد من النساء، هذا غير ممكن بسبب المسؤوليات العائلية أو المحددات التي تقيد هذا الامر[91]. كما أفاد ضباط اناث أنه لم يتم شمولهن ولم يتم اشراكهن في التدريبات على الرغم من أهليتهن، مع منح فرص التدريب للزملاء الذكور بدلاً من ذلك[92]. بدون تدريب متقدم ومستمر لن تحصل الضباط الاناث على الترقيات. مع استثناءات قليلة ملحوظة، مثل معهد التدريب النسوي في بغداد ومرافق التدريب في السليمانية، فان هناك أيضًا ندرة في المدربين الاناث لإجراء التدريبات للنساء فقط. ويرجع ذلك إلى عدم وجود نساء في مناصب رفيعة، وساهمت قرارات بعض النساء بعدم متابعة التدريب بسبب معتقداتهن الثقافية في ذلك. أشار أحد الضباط في بغداد إلى وجود نساء في هيئة التدريس في الكلية العسكرية، لكنهن يعملن كموظفين مدنيين. يقمن بتدريس دورات أو الإشراف على طلاب الدكتوراه في مجالات مثل العلوم السياسية والدراسات القانونية.[93]

تحديات الإدماج من داخل الحكومة: الميزانية والتشريع والإرادة السياسية

لحكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان العراق تأثير كبير على عدد النساء العاملات في القوات الأمنية في البلاد وإمكاناتهن في تحقيق ما يصبين اليه. تشرف الحكومات على ميزانيات التوظيف والتدريب والبنية التحتية، ولدى الحكومات القدرة على صياغة التشريعات التي تعزز تقدم المرأة بشكل عام في المجتمع العراقي وداخل الوزارات الرئيسية مثل وزارة الداخلية الاتحادية ووزارة البيشمركة.

الميزانية

في الحديث مع CIVIC أشار المسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة البيشمركة، وكذلك المدنيين وممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية (INGO)، إلى أن العائق الحكومي الأساسي أمام مشاركة النساء الكاملة والفعالة في القوات الأمنية هو نقص التخصيصات المالية لتعيين ضباط جدد. منذ هزيمة داعش في عام 2017 وما تلاه من انكماش اقتصادي في العراق، لم يتم السماح إلا بالقليل من التوظيف لشغل مناصب أمنية رئيسية[94]. وأشار العديد من أفراد الشرطة في العراق الاتحادي إلى عدم حدوث أي توظيف بسبب تجميد الميزانية وأن الطريقة الوحيدة التي يمكن للضباط الجدد الانضمام إلى قوة الشرطة هي في حالة وفاة أي من الضباط الحاليين أو تقاعدهم. في مثل هذه الحالات، يكون الضباط البدلاء دائمًا من الرجال. في محافظة كركوك، تفاقمت مشكلة الميزانية بصورة أكبر بسبب الصراع العرقي للسيطرة على المحافظة. سيطرت القوات الاتحادية على كركوك بعد ان كانت تحت السيطرة الكردية اثناء العمليات ضد داعش، ويخشى بعض المدنيين الكورد من ان حملة "التعريب" قد تستمر. نشرت الحكومة الاتحادية في بغداد قوات قوامها عربي بشكل أساسي لإدارة الأمن في المنطقة.[95]

التشريع والإرادة السياسية

بالإضافة إلى مخاوف الميزانية، هناك نقص في التشريعات وانعدام واضح للإرادة السياسية من بغداد وأربيل. كما ذكر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، "إنهم [النواب] موجودون هناك فقط لخدمة مصالحهم المالية / السياسية!"[96] وبالفعل، فإن الجهود الرامية إلى دمج النساء في القوات الأمنية، مثل وحدة النوع الاجتماعي في وزارة البيشمركة وعناصر خطة العمل الوطنية الثانية، لم يتم تنفيذها بالكامل أو منحها الموارد المالية لتحقيق أهدافها. بدون الإرادة السياسية لدعم إدماج النساء، لن يكون هناك تحرك بشأن القضايا الرئيسية مثل تجميد التوظيف وإنشاء مرافق مناسبة للنساء لتلقي التدريب.

أثار أصحاب المصلحة مخاوف بشأن افتقار الحكومة للإرادة والعمل الملموس لتحسين مشاركة النساء في القوات الأمنية على الرغم من التصريحات والسياسات الصادرة عن المسؤولين الحكوميين لصالح المزيد من الإدماج[97]. على سبيل المثال، اقترح المجلس الأعلى لشؤون المرأة في حكومة إقليم كردستان إنشاء وحدات النوع الاجتماعي في كل وزارة في حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك وزارة البيشمركة، لتعزيز إشراك النساء في جميع وزارات حكومة إقليم كردستان، والتصدي للتمييز بين الجنسين، والتصدي للتحرش. على الرغم من الأمر الصادر عام 2016 الذي وقعه رئيس وزراء إقليم كوردستان العراق، إلا أنه لم يتم تشكيل وحدات النوع الاجتماعي في العديد من الوزارات، بما في ذلك وزارة البيشمركة[98]. عبرت ضابط انثى من البيشمركة عن إحباطها من هذه القضية: "عندما يرسلون خطابًا أو يدلون بتصريح، فإنهم يقولون إنهم يرحبون بإدماج النساء في قوات [البيشمركة] وأنهم يشجعون النساء على الانضمام، لكنهم في الممارسة العملية لا ينفذون القرارات لجعل ذلك ممكنًا. إذا كانوا يفضلون قدرًا كبيرًا من المساواة بين الجنسين، فلماذا لم ينشئوا حتى الآن وحدة النوع الاجتماعي في وزارة البيشمركة ويزودونها بالكادر اللازم؟"[99]

"يقولون إنهم يرحبون بإدماج النساء في قوات [البيشمركة] وأنهم يشجعون النساء على الانضمام، لكنهم في الممارسة العملية لا ينفذون القرارات لجعل ذلك ممكنًا ." إذا كانوا يفضلون قدرًا كبيرًا من المساواة بين الجنسين، فلماذا لم ينشئوا حتى الآن وحدة النوع الاجتماعي في وزارة البيشمركة ويزودونها بالكادر اللازم؟".

– ضابط أنثى بوزارة البيشمركة

VI. عواقب غياب النساء عن قوات الأمن العراقية

يؤثر انخفاض عدد النساء في قوات الأمن العراقية والأدوار المحدودة المتاحة للضباط الاناث داخل المؤسسات الشرطية والعسكرية على فاعلية العمليات الأمنية والاستخباراتية وله عواقب سلبية على حماية المدنيين، خاصة للنساء المدنيات. كما أن نفس المعايير الثقافية التي تمنع مشاركة النساء كضباط وعلى مستويات أعلى داخل القوات الأمنية، تملي أيضًا الطرق التي تتفاعل بها النساء المدنيات - أو بشكل أكثر شيوعًا عم التفاعل - مع القوات الأمنية من أجل حمايتهن. نظرًا لتفاعل القوات الأمنية بشكل متزايد مع المدنيين في إطار الدوريات داخل المدن، فمن الضروري وجود ضباط إناث مدربات جيدًا ضمن قوات الشرطة العراقية، ووزارة الداخلية في إقليم كوردستان العراق، ووزارة الداخلية الاتحادية، ووزارة البيشمركة وفي جميع أنحاء البلاد. علاوة على ذلك، ونظرًا لأن مجموعات معينة من الأقليات داخل العراق، مثل الإيزيديين، قد واجهت عنفا جنسيا قائما على النوع الاجتماعي من قبل داعش إستهدف مجتمعاتها النسائية، يجب على الحكومة ضمان وجود عدد كافٍ من النساء في القوات الأمنية حتى تتمكن هؤلاء النسوة من رفع دعاواهن والسعي لتحقيق العدالة في بيئة آمنة تراعي الحساسية حساسة الثقافية.[100]

التحديات التكتيكية

في عراق ما بعد التحرير، تركز القوات الأمنية على عدد لا يحصى من القضايا بما في ذلك ملاحقة الخلايا النائمة لداعش، وتهريب المخدرات، والأنشطة الإجرامية الأخرى[101]. يستلزم هذا العمل التفاعل مع المدنيين الإناث، والذي يمكن أن يتخذ على سبيل المثال، شكل استجواب، أو عمليات تطويق وتفتيش. ستواجه القوات الأمنية في جميع أنحاء البلاد وباستمرار تحديات حاسمة لنجاح المهمة اذا لم يتوفر كادر قوي من الضباط الاناث في جميع أنحاء القطاع الأمني.

في المناقشات مع الضباط الذين يخدمون في العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق، كشفت مسألة التفاعل مع المدنيين الإناث عن ثغرات في العمل الشرطي والعمل والأمني[102]. روى ضابط مشارك في أنشطة مكافحة الإرهاب في بغداد قصة عن عملية للقبض على شخص يتواصل مع داعش ويساعد التنظيم في هجمات على غرار حرب العصابات. تم تنفيذ العملية في منزل مدني، ولم تتمكن القوة في نهاية المطاف من القبض على المشتبه به لأنه تبين أنها امرأة ولم يكن لدى المجموعة ضباط اناث لاعتقالها أو استجوابها[103]. وبالمثل، فإن عدم وجود ضباط اناث للقيام بتفتيش النساء المدنيات عند نقاط التفتيش هو نقطة ضعف تعرض القوات الأمنية والمدنيين لتهديدات مثل التفجيرات[104]. روى أحد ضباط القوات المسلحة قصة أدت فيها المراقبة غير الملائمة للنساء المدنيات إلى وقوع إصابات:

> [أثناء تحرير الحويجة من داعش]، كانت هناك امرأة عبرت خطوطنا الأمامية متخفية في زي مدنية مع نساء أخريات. كانت ترتدي عباءة وخماراً (نقاب). رحبنا بهم وقدمنا لهم الماء والطعام. كنا على وشك ان ننقلهم إلى مكان آمن في شاحنة صغيرة، لكن هذه المرأة كانت من داعش وكانت ترتدي سترة ناسفة وفجرت نفسها محاطة بنساء وأطفال آخرين. مات بعض من جنودي وجرح آخرون. كما أصيب بعض النساء المدنيات."[105]

يشير الخبراء إلى أن التنوع في أي قوة أمنية يزيد من فعاليتها الإجمالية وشرعيتها بين السكان[106]. اتفق الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على أن دمج النساء في صنع القرار والأدوار التكتيكية سيسمح بمنظور مختلف للنوع الاجتماعي ومعرفة إضافية، مما قد يساعد القوات الأمنية على تجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتحقيق الأهداف الأمنية[107]. أظهرت الدراسات أيضًا أن إشراك النساء في قوات الأمنية على الأرض يحسن سلوك القوات فيما يتعلق بحماية المدنيين، لا سيما فيما يتعلق بمنع العنف الجنسي والتحرش[108]. علاوة على ذلك، تشير الأبحاث إلى أن مشاركة النساء في صنع القرار السياسي والأمني تقلل من احتمالية حدوث نزاع مسلح، حيث تقل احتمالية دعم النساء في الاغلب للحلول المسلحة للنزاع[109]. في الواقع، وجد ان مشاركة النساء في عمليات بناء السلام تزيد من فرص خفض التصعيد ودعم الانتقال السريع إلى السلام، مما يجعلها جزءًا حيويًا من أجندة المرأة والسلام والامن.[110]

الحماية وتخفيف الضرر

تواجه النساء في العراق صعوبة كبيرة عندما يتعلق الأمر بطريقة وحرية الوصول إلى القوات الأمنية بسبب القيم الثقافية وهياكل السلطة داخل مجتمعاتهن. وجدت دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة عام 2020 في العراق الاتحادي حول تصورات المجتمع للأمن والشرطة أن غالبية الذين تمت مقابلتهم من الذكور والإناث لن يسمحوا لأفراد اسرهم الاناث بإبلاغ الشرطة عن أي مشاكل تواجههن الا ان كان ذويهم بصحبتهن[111]. قالت نسبة عالية من النساء اللواتي تمت مقابلتهن إنهن لا يشعرن بالراحة عندما يقمن مباشرة ومن تلقاء أنفسهن بإبلاغ الشرطة

بجريمة، وإنهن سيطلبن من أحد أفراد الأسرة الذكور إبلاغ الشرطة بالمشكلة نيابة عنهن. تتوافق هذه النتائج مع محادثات CIVIC مع المدنيين ومسؤولي القوات الأمنية. فعلى سبيل المثال، قالت امرأة من الموصل: "لا أحد يحمي النساء"[112]. وقالت امرأة من كركوك: "إذا لم يكن هناك امرأة في مركز الشرطة، فلا يمكنني الذهاب - حتى لو كنت أنزف! سأجلب العار لعائلتي"[113]. فيما يتعلق بالمعايير الثقافية ووصمة العار، أوضح أحد المدنيين في الحويجة: "في هذا المجتمع، إذا ذهبت المرأة بمفردها إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى لأي سبب كان، فإن أزواجهن يريدون الطلاق منهن. هناك قول مأثور، "يجب أن تغسل يديك من هذه المرأة."[114]

يؤثر عدم الوصول إلى القوات الأمنية بحرية والتداعيات المحتملة لمحاولة الوصول إلى هذه القوات على النساء المدنيات بعدة طرق، ابتداءاً من استصدار على الوثائق الرسمية المطلوبة حتى الإبلاغ عن التحرش والانتهاكات[115]. يمكن لعوامل أخرى، مثل انعدام الأمن السكني بسبب النزوح ونقص الوصول إلى وسائل النقل في المناطق الريفية وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، أن تفاقم التحديات التي تواجهها النساء. على سبيل المثال، أخبرت نازحات CIVIC كيف أن افرادا ذكوراً من القوات الأمنية طلبوا أرقام هواتفهن عند مرورهن بنقطة تفتيش أو حينما يخرجن من معسكر النازحين. وبما ان هذا ليس سلوكًا مقبولًا اجتماعيًا، فقد أشارت النساء إلى ان هذه الطلبات هي محاولات من قبل هؤلاء الأشخاص لمغازلتهن والدخول في علاقات جسدية معهن[116]. بسبب الحساسيات الثقافية والاجتماعية، يمكن أن يسلط هذا السلوك ضغطا هائلا على النساء المدنيات التي يتم إيقافهن واستجوابهن من قبل الضباط الذكور. كما أنه يعرضهن لخطر الوصم إذا علمت مجتمعاتهن أنهن رهن الاحتجاز والاستجواب من قبل الرجال.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الجهود مثل تلك التي تم تمثيلها من قبل وحدات حماية الاسرة واقسام مناهضة العنف ضد المرأة، لا يزال العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي يؤثر بشكل كبير على الفتيات والنساء العراقيات[117]. حتى في هذه الادارات الحكومية يكون الموظفون من الذكور في الغالب وغير مجهزين لتوفير الإشراف المناسب أو الإحالة الى خدمات مثل الاستشارات وغيرها مما تتطلبه مثل هذه الحالات الحساسة. وقد خضعت الكثير من الحالات التي يتم إبلاغ القوات الأمنية بها لفعاليات التصالح او المصالحة[118]. وهذا الواقع له عواقب وخيمة. فكما صرحت امرأة مدنية في الحويجة: "العديد من النساء يرغبن في الانتحار لأنه وضع سيء حقًا. نحن [النساء] ليس لدينا أي مكان نذهب إليه "[119]. يواجه السكان المعرضون للخطر مثل النساء المهجرات واولئك الموجودات في المجتمعات الريفية قيودًا متزايدة حول الوصول إلى هذه الدوائر الحكومية المتخصصة والخدمات التي تقدمها ومسارات الإحالة. الوضع وببساطة، بدون نطاق جغرافي وكادر وظيفي حساس للنوع الاجتماعي، فلا توجد آليات حماية كافية للنساء المدنيات.

كما أخبرنا مدنيون وأعضاء في المنظمات غير حكومية دولية وأفراد من القوات الأمنية الاتحادية وقوات إقليم كردستان العراق مرارًا وتكرارًا، لا تشعر النساء بالراحة في مشاركة التفاصيل الحساسة أو الكاملة مع الضباط الذكور. أيضًا، أظهرت الأبحاث في دول أخرى أن النساء، وعلى نطاق أوسع، يفضلن غالبًا مشاركة تجاربهن بخصوص العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وأشكال الأذى الأخرى مع ضباط امن إناث بدلاً من الضباط الذكور[120]. في حالة العراق، أظهرت دراسة المنظمة الدولية للهجرة المذكورة أعلاه أن عددًا كبيرًا من النساء سيخبرن الشرطة مباشرة حول ما يتعرضن له إذا كن يملكن خيار إبلاغ ضابط شرطة انثى.[121]

VIII. خطوات إلى الأمام

إن التحديات التي حددها CIVIC لمشاركة فاعلة وهادفة للمرأة في قوات الأمن العراقية رغم كونها تحديات صعبة، ولكنها ليست مستعصية على الحل. فعلى مستوى المجتمع، هناك حاجة إلى مزيد من التوعية حول الأدوار التي يمكن للمرأة أن تلعبها في الجيش والشرطة، فضلاً عن التشجيع بصورة شاملة لتحسين مستوى تعليم النساء. يمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) ومنظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs) والقوات الأمنية نفسها المساهمة في هذه الجهود والعمل مع القادة الدينيين والقبليين والمحليين لتشجيع تغيير السلوك[122]. إن المعايير الثقافية حول أدوار النساء خارج المنزل واعتبار النساء فاعل أمني ذو قيمة بدأت تتغير بالفعل في أجزاء كثيرة من البلاد، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الاختلاط بين المجتمعات المحافظة والأكثر تقدمًية اجتماعيًا الذي نتج عن النزوح الداخلي الواسع النطاق بعد داعش ومن وضوح دور النساء في برنامج الشرطة المجتمعية[123]. أعرب الضباط والمدنيون الذين تحدثوا مع CIVIC عن عقلية متفائلة حول هذا التحول في المواقف. كما أشار ضابط من بغداد، "إن شاء الله، سنصل إلى هناك بعد عشر سنوات."[124]

ومع ذلك، لن تؤدي التغييرات الثقافية وحدها إلى زيادة مشاركة النساء في القطاع الأمني. كما هو مبين أعلاه، فإن الافتقار إلى البنية التحتية والسياسات لدعم الضباط الإناث من خلال التوظيف والتدريب والتشغيل يؤثر على قدرة النساء على الالتحاق بالمناصب والاحتفاظ بها داخل الجيش والشرطة. كما أنه يعيق ترقية النساء إلى مناصب في السلطة وصنع القرار. علاوة على ذلك، فإن التهديد المنتشر في كل مكان بالمضايقة وغياب المساءلة عن التجاوزات يخلقان جوًا غير مرغوب فيه للنساء الساعيات إلى الانضمام إلى القوات الأمنية. يجب على وزارة الدفاع ووزارة الداخلية الاتحاديتان، ووزارة البيشمركة، ووزارة الداخلية في إقليم كوردستان العراق ضمان دعم النساء طوال حياتهن المهنية في القطاع الأمني، من التدريب إلى التقاعد. وهذا يشمل تركيز الانتباه على الاحتياجات الفريدة للنساء العاملات، بما في ذلك موازنة الواجبات المنزلية، والسلامة من التحرش، ومعدات ومرافق التدريب المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراجعة الدورات التدريبية لتشمل التركيز على قضايا حماية المدنيين مع الاهتمام باحتياجات النساء والفتيات.[125]

يمكن لحكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان العمل بشكل فعال على زيادة عدد الضباط الإناث العاملات في الجيش العراقي وقوات الشرطة. في حين أن جهودا مثل خطة العمل الوطنية الثانية وإنشاء وحدات حماية الاسرة واقسام مكافحة العنف ضد المرأة هي جهود جديرة بالثناء، فإن تأثير هذه الجهود يضعف دون التمويل المناسب والإرادة السياسية. يجب على الحكومات إعطاء الأولوية لإدماج النساء في قوات الأمن العراقية والتأكد من أن مرافق التدريب والوزارات يتم تمويلها بشكل مناسب لإجراء التغييرات اللازمة. كما يجب على الحكومات استئناف تعيين الضباط والعمل مع الوزارات لتشجيع توظيف النساء. أعربت النساء اللاتي تحدث إليهن CIVIC عن رغبتهن في الانضمام إلى القوات الأمنية و / أو رؤية المزيد من الضباط الاناث بشكل عام. قالت امرأة من الحويجة: "أريد أن أنضم إلى القوات لحماية نفسي وإثبات قوتي". وأعرب المسؤولون الأمنيون الذين تحدث معهم CIVIC عن رغبة مماثلة في مزيد من الضباط الاناث وأقروا بالقيود التي يفرضها تجميد التوظيف[126]. قال ضابط من بغداد: "إذا فتحت باب التقديم لـ 100 ضابط من الاناث، سيكون لديّ 5000 متقدّمة."[127]

يمكن لجهود أصحاب المصلحة في العراق إحداث تغييرات لتحسين مشاركة النساء في القوات الأمنية وتحسين نتائج الحماية الشاملة للسكان العراقيين. لا يقتصر دور النساء على لعب دور حيوي في زيادة الفعالية العملياتية للقوات الأمنية، بل إنهن قادرات على الاستجابة للاحتياجات الفريدة للمدنيات من النساء على المستوى التكتيكي وعلى مستوى سياسة صنع القرار على حد سواء.

IX. الخاتمة

يعاني القطاع الأمني في العراق من نقص حاد في عدد النساء في المناصب التي يتقلدها أصحاب الرتب وفي المناصب التي تسيطر على سلطة صنع القرار والتأثير في السياسات التي تؤثر على حماية المدنيين. من بين عدد قليل من النساء اللائي يشغلن منصب ضابط في الجيش العراقي والشرطة العراقية والبيشمركة وقوات وزارة داخلية الاقليم وغيرها من الجهات الأمنية ذات الصلة، وجد CIVIC أنهن في الغالب يؤدين أدوارًا غير عملياتية وغير قتالية إدارية أو طبية. تساهم العديد من التحديات في عدم قدرة النساء على المشاركة بشكل ذو مغزى في القطاع الأمني، بما في ذلك الثقافة المحافظة، وقضايا البنية التحتية والسياسات داخل القوات الامنية، وانعدام الإرادة السياسية من قبل حكومتي بغداد وأربيل.

إن اختلال التوازن بين الجنسين في القوات العراقية له عواقب ملموسة وبعيدة المدى. تُمنع القوات من تحقيق النجاح العملياتي بسبب عدم وجود ضباط إناث للتفاعل مع النساء المدنيات، ويواجه 49.4 في المائة من سكان العراق قيودًا في الوصول إلى الجهات الأمنية لمعالجة شواغلهم المتعلقة بالحماية. أضف إلى ذلك، فإن السياسات والممارسات العراقية تعاني من منظور متحيز للذكور. لقد فشلوا في دمج منظور النساء، واللواتي هن أكثر استعدادًا للنظر في احتياجات الحماية الفريدة للفتيات والنساء.

مع خروج العراق من أسوأ ما في جائحة كورونا، يجب على المشرعين والأنشطة المجتمعية وقادة القوات الأمنية تحويل انتباههم إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية وتعبئة الموارد لتحقيق قدر أكبر من التكافؤ بين الجنسين داخل القطاع الأمني. ستسهم الإجراءات المتدرجة في تحسين الأمن والاستقرار لجميع العراقيين.

الهوامش

1 مقابلة رقم 14 أجراها CIVIC مع شرطي انثى من المراتب، الموصل، آذار2021 .

2 كريستين فالاسيك ، "قطاع الأمن وإصلاح النوع الاجتماعي" ، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/tool_1.pdf ؛ "مجموعة أدوات تطوير خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن ،" نساء السلام ، https://www.peacewomen.org/assets/file/national_action_plan_development_toolkit.pdf.

3 من المهم تنفيذ ستة قرارات إضافية بشأن المرأة والسلام والأمن تتناول العنف الجنسي في النزاعات: قرار مجلس الأمن 1820 (2008)، 1888 (2009)، 1960 (2010)، 1960 (2010)، 2106 (2013)، 2122 (2013)، و 2242 (2015).

4 مقابلة أجراها CIVIC مع موظف في منظمة دولية تدعم إصلاح القطاع الأمني في العراق عبرZoom ، مارس2021 .

5 مقابلة رقم 39 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين , محافظة كركوك تشرين الثاني 2021.

6 "تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2021" ، المنتدى الاقتصادي العالمي، مارس 2021 ، https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf. بالإضافة إلى ذلك، راجع مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية (2020) ، حيث احتل العراق المرتبة 123 من بين 189 دولة (http://hdr.undp.org/en/content/latest-human-development-index-ranking) ، وكذلك كمؤشر الأمم المتحدة لعدم المساواة بين الجنسين (2019) ، حيث احتل العراق المرتبة 123 من بين 189 دولة (http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii).

7 لأغراض هذا التقرير، تشير "القوات الأمنية" إلى الجيش العراقي الاتحادي، والشرطة في العراق الاتحادي، وقوات إقليم كردستان العراق (البيشمركة والوحدات المرتبطة بها) ، والقوات التابعة لوزارة الداخلية في الإقليم (بما في ذلك وحدات الدفاع والطوارئ الزيرفاني والسليمانية). وتشكل هذه القوات مجتمعة "قطاع الأمن" الذي يشير إليه المؤلف في هذا التقرير. تشير "نتائج الحماية" في هذا التقرير إلى نتائج الإجراءات المتخذة بناءً على الأدوات والمعرفة وأفضل الممارسات والسياسات. من قبل الحكومات وقوات الأمن لتحسين الحماية و / أو تخفيف الضرر الواقع على المدنيين. وهي تشمل أيضًا نتائج الإجراءات التي اتخذتها المجتمعات للعمل كوكلاء فعالين لحماية أنفسهم. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى تعزيز القدرة على الإبلاغ عن الأنشطة الإرهابية المشتبه بها، وتلقي التوقيعات الرسمية على الأوراق اللازمة، والتصدي للعنف المنزلي، من بين أنشطة أخرى.

8 راجع "دستور العراق لعام 2005"، المادتان 14 و 16، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf؟lang=en.

9 اعتبارًا من كانون الأول (ديسمبر) 2021، قُدّر عدد سكان العراق بنحو 40222503 نسمة، وتشكل الإناث 49.4 في المائة من الإجمالي (انظر البنك الدولي ، https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL.FE.ZS؟end= 2020 & Sites = IQ & start = 1960 & view = chart). حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في هذا السياق ، انظر: Simona Foltyn ، "النساء العراقيات يكافحن للهروب من سوء المعاملة مع تصاعد العنف الأسري" ، الجزيرة ، 12 فبراير 2021 ، https://www.aljazeera.com/features/2021/12/2/ النساء العراقيات يكافحن من أجل الهروب من سوء المعاملة مع تصاعد العنف المنزلي ؛ "ما لا يقل عن 50 امرأة قتلت أنفسهن في كركوك في الأشهر الستة الأولى من عام 2021" ، أخبار ANF ، 30 سبتمبر 2021 ، https://anfenglish.com/rojava-syria/at-least-50-women-killed-themself- في-كركوك- في-أول-6-أشهر-من -2021-55216.

10 "الخطة الوطنية العراقية لحقوق الإنسان التي اعتمدها مجلس الوزراء"، https://www.ohchr.org/Documents/Issues/NHRA/NAPIraq2011.pdf.

11 "دستور العراق لعام 2005"، المادتان 14 و 16، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf؟lang=en.

12 تأسست سلطة الائتلاف المؤقتة بعد سقوط النظام البعثي من أجل حكم العراق خلال مرحلته الانتقالية. تظل أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة سارية المفعول اعتبارًا من كانون الأول (ديسمبر) 2021. ينص القسم 6.4 من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 22 على ما يلي: "سيتم تحديد مدى ملاءمة الخدمة في الجيش العراقي الجديد على عدة معايير بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر: [...] (و) المقدمة ، مع ذلك ، لن يُحرم أي شخص مؤهل من فرصة الخدمة على أساس العرق أو الأصل العرقي أو الإقليمي أو الدين أو العقيدة أو الانتماء القبلي ". انظر "أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 22: إنشاء جيش عراقي جديد،" https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/20030818_CPAORD_22_Creation_of_a_New_Iraqi_Army.pdf.

13 "قانون الشرطة والأمن وخدمة الجنسية رقم (149) لسنة 1968" http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/18713.html؛ "قانون واجبات رجال الشرطة في مكافحة الجريمة رقم (176) لسنة 1980" http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20339.html.

14 طلب CIVIC معلومات من وزارة الداخلية في الاقليم ووزارة البيشمركة حول أي لوائح محددة تتعلق بالتمييز أو المساواة بين الجنسين في قوات الأمن في إقليم كردستان العراق، ولكن لم يتم مشاركة أي معلومات.

15 "موجز السياسة: تقييم النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتقييم التجريبي لمركز الشرطة النموذجي" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 20 يونيو 2021 ، https://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/library/democratic_governance/policy-brief--gender-assessment-in-relation-to-model-police-stat.html

16 "العراق: حاجة ملحة لقانون العنف الأسري" ، هيومن رايتس ووتش ، 22 أبريل / نيسان 2020 ، https://www.hrw.org/news/2020/04/22/iraq-urgent-need-domestic-violence-law

17 دلنيا رحمن، "كوردستان تحرز تقدماً في حماية المرأة ، كما تقول المدافعة المنتهية ولايتها" ، رووداو، 11 آذار / مارس 2021، https://www.rudaw.net/english/interview/03112021.

18 فاليريا فيلاردو وسارة بيطار، "ملف تعريف النوع الاجتماعي - العراق: تحليل وضع حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العراق ،" 13 ديسمبر 2018 ، https://policy-practice.oxfam.org/resources/gender-profile-iraq- تحليل الوضع على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 620602 /.

19 المرجع نفسه.

20 مقابلة رقم 3 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني، بغداد، آذار 2021.

21 مقابلة رقم 7 أجراها CIVIC مع مسئولة في معهد التدريب النسوي، بغداد، آذار 2021. مقابلة رقم 25 أجراها CIVIC مع ضابط صف، كركوك، تموز 2021. مقابلة رقم 26 أجراها CIVIC مع ضابط صف، كركوك، تموز 2021.

22 فولتين، "المرأة العراقية تكافح للهروب من سوء المعاملة مع تصاعد العنف الأسري" ، الجزيرة ، 12 فبراير / شباط 2021 ؛ "قتل ما لا يقل عن 50 امرأة أنفسهن في كركوك في الأشهر الستة الأولى من عام 2021" ، أخبار ANF ، 30 سبتمبر / أيلول 2021.

23 مقابلة رقم 20 أجراها CIVIC مع عضو منظمة غير حكومية عراقية، أربيل، آذار 2021.

24 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (30 أكتوبر 2000) http://unscr.com/en/resolutions/doc/1325.

25 قرار مجلس الأمن رقم 2242 (13 أكتوبر 2015) http://unscr.com/en/resolutions/doc/2242 .

26 "العراق،" نساء السلام، http://1325naps.peacewomen.org/index.php/iraq/.

27 في حين أن خطة العمل الوطنية نصت على مخصصات الميزانية، إلا أنها لم تحدد الأنشطة المرتبطة بالميزانية، أو مصادر التمويل، أو الوكالات التي سيتم تخصيص التمويل لها. علاوة على ذلك، لم تخصص الميزانيات الوطنية السنوية أموالاً لتنفيذها. وقد جعل هذا من الناحية العملية تنفيذ برنامج العمل الوطني مستحيلاً. علاوة على

ذلك، بينما حددت خطة العمل الوطنية الأهداف والإجراءات بمؤشرات محددة وأدرجت المؤسسات الحكومية المسؤولة عن التنفيذ، إلا أنها تفتقر إلى آليات ومعايير مراقبة محددة حول كيفية تقييم التقدم المحرز. انظر: مقابلة أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، # 19، أربيل، مارس 2021؛ زينب ن. كايا، "المرأة والسلام والأمن في العراق: خطة العمل الوطنية العراقية لتنفيذ القرار 1325" ، مركز الشرق الأوسط ، LSE ، أغسطس 2016 ، http://eprints.lse.ac.uk/67347/؛ أيسلينج سوين ، "موازنة الأولويات: دروس من العراق والأردن وفلسطين لفرق صياغة خطة العمل الوطنية رقم 1325" ، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، يونيو 2018 ، https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2018/10/UNWOMANRPT_081018.pdf

28 مقابلة رقم 18 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 19 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021.

29 "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" ، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، 1979 ، https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm.

30 في وقت كتابة هذه السطور، كان CIVIC في حوزته مسودة "نهائية" لخطة العمل الوطنية الثانية (بتاريخ مارس 2021). ومع ذلك، لم يتم اعتماد هذا المشروع رسميًا ولم يتم نشره بعد.

31 تشمل مكونات إصلاح القطاع الأمني (SSR) في العراق بنية الأمن القومي وأنظمة الدفاع الأمني والداخلي وإصلاح الاجهزة الاستخبارية وغيرها من الجهود مثل العدالة الجنائية والرقابة المؤسسية الديمقراطية والمساءلة. "تقييم برنامج إصلاح قطاع الأمن - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، https://erc.undp. org/evaluation/documents/download/13650.

32 "تقييم برنامج إصلاح قطاع الأمن - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، https://erc.undp. org/evaluation/documents/download/13650.

33 "خطة العمل الوطنية الثانية للعراق لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن والوثائق ذات الصلة"، كانون الثاني (يناير) 2021 (وثيقة داخلية في ملف لدى CIVIC).

34 لأغراض هذا التقرير، يجب استخدام كلمة "ضابط" للإشارة إلى أي فرد مكلف من قوات الأمن من أجل الحفاظ على سرية مصادر المقابلة. عند الضرورة، سيتم تضمين تفاصيل إضافية حول رتبة الفرد. ومع ذلك، هناك أفراد ليسوا ضباطا و / أو مدنيين في وزارات القوى الأمنية. لا يحتاج هؤلاء الأفراد إلى نفس التدريب المتخصص ولا يتم منحهم نفس الأدوار والمسؤوليات مثل الضباط ذوي الرتب.

35 "كان العالم القديم مليئًا بالنساء المحاربات - وكان الرجال مرعوبين منهن"، الإندبندنت، 7 أكتوبر 2018، https://www.independent.co.uk/arts-entertainment/classical/features/women-warriors-ancient-rome-antiquity-feminism-total-war-rome-ii-computer-games-a8568811.html
؛ باسي لومان، "لا امرأة لا حرب: مشاركة المرأة في الحروب اليونانية القديمة" ، اليونان وروما 51 ، لا. 1 (أبريل 2004)، https://www.jstor.org/stable/3567878 تريستان هيوز ، "10 نساء محاربات عظيمات في العالم القديم ،" HistoryHit ، 14 سبتمبر 2021 ، https://www.historyhit.com/10-great-female-warriors-of-the-ancient-world/.

36 هانار معروف، "مقاتلات البيشمركة: من الخط الأمامي إلى الخط الجانبي"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 10 أكتوبر / تشرين الأول 2018 ، https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/peshmerga-female-fighters-frontline-sideline.

37 دينيس ب. تشابان، "قوات الأمن في حكومة إقليم كوردستان"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فبراير 2009 ، https://www.researchgate.net/publication/235202513_Security_Forces_of_the_Kurdistan_Regional_Government.

38 مقابلة رقم 34 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، تشرين الثاني 2021.

39 حزب الاتحاد الوطني الكردستاني يحتفظ بمعقله في محافظة السليمانية. تُعرف قواتهم الآن باسم "القوات السبعين". انظر ماريو فوميرتون وفلاديمير فان ويلجنبرج، "الجيوش السياسية في كردستان: تحدي توحيد قوات البيشمركة"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 16 ديسمبر / كانون الأول 2015، http://carnegie-mec.org/2015/12/16/kurdistan-s-political-armies-challenge-of-unifying-peshmerga-forces-pub-61917.

40 يحتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني بقاعدة انتخابية في محافظتي دهوك وأربيل. تُعرف قواتهم الآن باسم "القوات الثمانين". انظر فوميرتون وفان ويلجنبرج، "الجيوش السياسية في كردستان".

41 مقابلة رقم 13أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 21 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، نيسان 2021. تشابمان، "قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كوردستان."

42 مقابلات رقم 44-39 أجراها CIVIC مع مدنيين في محافظة كركوك، تشرين الثاني 2021؛ مقابلات رقم 45–47 ،أجراها CIVIC مع مدنيين في الموصل، تشرين الثاني 2021؛ مجموعة تركيز CIVIC مع المدنيين في الموصل، تشرين الثاني 2021. في إحدى المقابلات، أشار أحد المدنيين من منطقة سنجار إلى أنهم لاحظوا وجود ضباط إناث وأوضحوا أن ذلك يرجع إلى وجود قوات الـ 70 والـ 80 في المنطقة.

43 مقابلة رقم 1 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 4 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، بغداد، آذار 2021. مقابلة رقم 3 أجراها CIVIC مع عضو في منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، مارس 2021. وتجدر الإشارة إلى أن قوات 70 و80 ليست تحت القيادة المباشرة لحكومة إقليم كردستان ووزارة البيشمركة. وهما تحت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على التوالي. بعد سيطرة داعش في 2014 على أجزاء واسعة من البلاد، بدأ الشركاء الدوليون الداعمون لقوات الأمن في إقليم كردستان العراق في الضغط من أجل إصلاح قوات البيشمركة وإلغاء تسييسها. تم وضع عدة ألوية من كل طرف تحت سيطرة وزارة البيشمركة. على الرغم من أن هذه القوة الجديدة تهدف إلى أن تكون مستقلة ومتحررة من تأثير الأحزاب السياسية، إلا أن الأحزاب لا تزال تمارس نفوذاً كبيراً على القادة. لا تزال القوة صغيرة من حيث العدد مقارنة بقوات 70 و80. أخبر مسؤولون في وزارة البيشمركة CIVIC أن لكل من قوات 70 و80 لواء واحد فقط من الاناث.

44 مقابلة رقم 7 أجراها CIVIC مع مسؤولة في معهد التدريب النسوي، بغداد، آذار 2021.

45 مقابلة رقم 1 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 3 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، بغداد، آذار 2021. مقابلة رقم 18 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 20 أجراها CIVIC مع عضو منظمة غير حكومية عراقية، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 35 أجراها CIVIC مع ضابط من أكاديمية تدريب شرطة نينوى، أربيل، تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 37 أجراها CIVIC مع ضابط في قوى الأمن الداخلي، أربيل، تشرين الثاني 2021.
تم تشخيص هذه الظاهرة أيضًا بدرجة أقل داخل قوات إقليم كوردستان العراق، حيث أكدت المقابلات صعوبة أو استحالة الحصول على إحصاءات رسمية عن الضباط الاناث ذوات الرتب.

46 مقابلة رقم 3 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، بغداد، آذار 2021.

47 مقابلة رقم 35 أجراها CIVIC مع ضابط من أكاديمية تدريب شرطة نينوى، أربيل، تشرين الثاني 2021.

48 مقابلة رقم 29 أجراها CIVIC مع ضابط في عيادة للقوات الأمنية الاتحادية، بغداد، تموز 2021. مقابلة رقم 28 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة الداخلية بغداد تموز 2021.

49 مقابلة رقم 3 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، بغداد، آذار 2021. كارولين بودو، "السياسات والممارسات لحماية المدنيين: دروس من عمليات القوات العراقية ضد داعش في المناطق الحضرية" ، مركز المدنيين في الصراع ، أكتوبر 2019 ، https://civiliansinconflict.org/publications/research/policies-practices-to-protect -المدنيين /.

50 مقابلة رقم 29 أجراها CIVIC مع ضابط في عيادة قوى الأمن الداخلي بغداد تموز 2021.

51 مقابلة رقم 1 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 3 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، بغداد، آذار 2021. مقابلة رقم 4 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 6 أجراها CIVIC مع ضابط صف في الشرطة المجتمعية، نينوى، آذار 2021. مقابلة رقم 14 أجراها CIVIC مع ضابط صف في الشرطة، نينوى، آذار 2021.

52 مقابلة رقم 14 أجراها CIVIC مع ضابط صف في الشرطة، نينوى، آذار 2021. مقابلة رقم 16 أجراها CIVIC مع ضابط صف في الشرطة، نينوى، آذار 2021. مقابلة رقم 35 أجراها CIVIC مع ضابط من أكاديمية تدريب شرطة نينوى، أربيل، تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 37 أجراها CIVIC مع ضابط في قوى الأمن الداخلي، أربيل، تشرين الثاني 2021.

53 مقابلة رقم 6 أجراها CIVIC مع ضابط صف في الشرطة المجتمعية، نينوى، آذار 2021. مقابلة رقم 14 أجراها CIVIC مع ضابط صف في الشرطة، نينوى، آذار 2021. مقابلة رقم 16 أجراها CIVIC مع ضابط صف في الشرطة، نينوى، آذار 2021. مقابلة رقم 35 أجراها CIVIC مع ضابط من أكاديمية تدريب شرطة نينوى، أربيل، تشرين الثاني 2021.

54 مقابلة رقم 14 أجراها CIVIC مع ضابط صف في الشرطة، نينوى، آذار 2021.

55 مقابلة رقم 16 أجراها CIVIC مع ضابط صف في الشرطة، نينوى، آذار 2021. مقابلة رقم 25 أجراها CIVIC مع ضابط صف في وحدة حماية الاسرة محافظة كركوك تموز 2021. مقابلة رقم 26 أجراها CIVIC مع ضابط صف في وحدة حماية الاسرة محافظة كركوك تموز 2021.

56 مقابلة رقم 15 أجراها CIVIC مع ضابط في اكايمية شرطة كركوك - محافظة كركوك، تموز 2021. مقابلة رقم 25 أجراها CIVIC مع ضابط صف في وحدة حماية الاسرة محافظة كركوك تموز 2021. مقابلة رقم 26 أجراها CIVIC مع ضابط صف في وحدة حماية الاسرة بمحافظة كركوك 202 تموز.
"موجز السياسة: تقييم النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتقييم التجريبي لمركز الشرطة النموذجي"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 20 يونيو 2021، https://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/library/democratic_ governance/policy-brief--gender-assessment-in-relation-to-model-police-stat.html.

57 مقابلة رقم 18 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021.

58 مقابلة رقم 18 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 25 أجراها CIVIC مع ضابط صف في وحدة حماية الاسرة محافظة كركوك تموز 2021. مقابلة رقم 26 أجراها CIVIC مع ضابط صف في وحدة حماية الاسرة محافظة كركوك تموز 2021. مقابلة رقم 30 أجراها CIVIC مع كادر وزارة الداخلية بغداد تموز 2021.

59 مارا ريدليش ريفكين وأولغا أيميريتش ، "تصورات الشرطة والأمن والحوكمة في العراق" ، المنظمة الدولية للهجرة ، مايو 2020 ، https://reliefweb.int/report/iraq/perceptions-police-security-and-governance-iraq. راجع أيضًا: "الشرطة المجتمعية"، المنظمة الدولية للهجرة، https://iraq.iom.int/community-policing.

60 مقابلة رقم 40 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين محافظة كركوك تشرين الثاني 2021.

61 مقابلة رقم 33 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 34 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، تشرين الثاني 2021. ضابط مقابلة رقم 12 أجراها CIVIC في مركز تدريب وزارة البيشمركة، السليمانية، نيسان 2021. مقابلة رقم 13 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، آذار 2021.

62 مقابلة رقم 12 أجراها CIVIC في مركز تدريب وزارة البيشمركة، السليمانية، نيسان 2021. مقابلة رقم 13أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 20 أجراها CIVIC مع عضو منظمة غير حكومية عراقية، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 21 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، نيسان 2021. مقابلة رقم 33 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، تشرين الثاني 2021.

63 مقابلة رقم 21 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، نيسان 2021. مجموعة التركيز CIVIC، أربيل، يونيو 2020.

64 مقابلة رقم 8 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 10 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة الداخلية لإقليم كوردستان، مارس 2021 مقابلة رقم 21 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، نيسان 2021.

65 مقابلة رقم 25 أجراها CIVIC مع ضابط صف في وحدة حماية الاسرة محافظة كركوك تموز 2021.

66 مقابلة رقم 33 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، تشرين الثاني 2021.

67 مقابلة رقم 20 أجراها CIVIC مع عضو منظمة غير حكومية عراقية، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 23 أجراها CIVIC مع مستشار قسم مكافحة العنف ضد المرأة، أربيل، يوليو 2021. مقابلة رقم 28 أجراها CIVIC مع ضابط صف قسم مكافحة العنف ضد المرأة في جومان، يوليو 2021.

68 مقابلة رقم 20 أجراها CIVIC مع عضو منظمة غير حكومية عراقية، # 20، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 23 أجراها CIVIC مع مستشار قسم مكافحة العنف ضد المرأة، أربيل، يوليو 2021.

69 مقابلة رقم 20 أجراها CIVIC مع عضو منظمة غير حكومية عراقية، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 23 أجراها CIVIC مع مستشار قسم مكافحة العنف ضد المرأة، أربيل، يوليو 2021. مقابلة رقم 27 أجراها CIVIC مع ضابط في قسم مكافحة العنف ضد المرأة، أربيل، تموز 2021.

70 مقابلة رقم 1 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 37 أجراها CIVIC مع ضابط في القوات الأمنية، أربيل، تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 38 أجراها CIVIC مع ضابط في القوات الأمنية، أربيل، تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 44 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين محافظة كركوك تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 47 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، الموصل، تشرين الثاني 2021.

71 مقابلة رقم 20 أجراها CIVIC مع عضو منظمة غير حكومية عراقية، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 27 أجراها CIVIC مع ضابط في دائرة مناهضة العنف ضد المراة، أربيل، تموز 2021. مقابلة رقم 39 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين محافظة كركوك، تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 46 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، الموصل، تشرين الثاني 2021.

72 مقابلة رقم 25 أجراها CIVIC مع ضابط في وحدة حماية الاسرة محافظة كركوك، تموز 2021. مناقشة مجموعة التركيز CIVIC، رقم 9، محافظة كركوك، أكتوبر 2019.

73 مقابلة رقم 39 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين محافظة كركوك تشرين الثاني 2021.

74 مناقشة مجموعة التركيز، الموصل، نوفمبر 2021؛ مقابلة رقم 20 أجراها CIVIC مع عضو منظمة غير حكومية عراقية، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 45 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، الموصل، تشرين الثاني 2021 مقابلة رقم 36 أجراها CIVIC مع ضابط في أكاديمية شرطة كركوك أربيل تشرين الثاني 2021.

75 "الحق في التعليم في العراق، الجزء الثاني: العقبات أمام تعليم الفتيات بعد داعش"، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 24 يناير 2021، https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/GirlsRightEducation_EN.pdf.

76 المرجع نفسه: مقابلة رقم 45 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، الموصل، تشرين الثاني 2021 مقابلة رقم 47 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، الموصل، تشرين الثاني 2021 . مقابلة رقم 40 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين محافظة كركوك تشرين الثاني 2021.

77 "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية للعراق - العراق"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، شباط / فبراير 2021، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Iraq%20Humanitarian%20Needs%20Overview%20%28F . February%202021.pdf

78 مقابلة رقم 17 أجراها CIVIC مع ضابط في زيرفاني، أربيل، آذار 2021. مجموعة تركيز CIVIC، كركوك، تشرين الأول 2019.

79 مقابلة رقم 46 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، الموصل، تشرين الثاني 2021.

80 مقابلة رقم 1 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، #، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 8 اجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل ، آذار 2021 ؛ مقابلة رقم 20 أجراها CIVIC مع عضو منظمة غير حكومية عراقية، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 29 أجراها CIVIC مع ضابط يعمل في طبابة القوات المسلحة العراقية بغداد تموز 2021.

81 مقابلة رقم 33 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، تشرين الثاني 2021؛ مقابلة رقم 35 أجراها CIVIC مع ضابط في شرطة نينوى أربيل تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 37 أجراها CIVIC مع ضابط في القوات المسلحة العراقية، أربيل، تشرين الثاني 2021.

82 مقابلة رقم 15 أجراها CIVIC مع ضابط في اكاديمية شرطة كركوك محافظة كركوك، تموز 2021. مقابلة رقم 18 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 23 أجراها CIVIC مع مستشار دائرة مناهضة العنف ضد المراة، أربيل، يوليو 2021. مقابلة رقم 33 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، تشرين الثاني 2021.

83 مقابلة رقم 15 أجراها CIVIC مع ضابط في كلية شرطة كركوك محافظة كركوك، تموز 2021. مقابلة رقم 33 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 35 أجراها CIVIC مع ضابط في قسم تدريب شرطة نينوى اربيل تشرين الثاني 2021.

84 مقابلة رقم 11 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة دفاع إقليم كوردستان، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 12 أجراها CIVIC في مركز تدريب وزارة البيشمركة، السليمانية، نيسان 2021. مقابلة رقم 13 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 17 أجراها CIVIC مع ضابط في زيرفاني، أربيل، آذار 2021.

85 مقابلة رقم 3 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، بغداد، آذار 2021. مقابلة رقم 18 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 37 أجراها CIVIC مع ضابط في قوى الأمن الداخلي، أربيل، تشرين الثاني 2021.

86 مقابلة رقم 15 أجراها CIVIC مع ضابط في اكاديمية شرطة كركوك محافظة كركوك، تموز 2021. مقابلة رقم 18 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 19 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021.

87 مقابلة رقم 1 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 3 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، بغداد، آذار 2021. مقابلة رقم 4 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني(SSR)، أربيل، آذار 2021.

88 مقابلة رقم 12 أجراها CIVIC مع ضابط في مركز تدريب وزارة البيشمركة، السليمانية، أبريل 2021.

89 مقابلة رقم 28 أجراها CIVIC مع ضابط صف في دائرة مناهضة العنف ضد المراة ، جومان، يوليو 2021.

90 مقابلة رقم 12 أجراها CIVIC مع ضابط في مركز تدريب وزارة البيشمركة، السليمانية، نيسان 2021. مقابلة رقم 20 أجراها CIVIC مع عضو منظمة غير حكومية عراقية، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 21 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، نيسان 2021.

91 مقابلة رقم 37 أجراها CIVIC مع ضابط في قوى الأمن الداخلي، أربيل، تشرين الثاني 2021.

92 مقابلة رقم 14 أجراها CIVIC مع ضابط صف في الشرطة، نينوى، آذار 2021. مقابلة رقم 15 أجراها CIVIC مع ضابط في اكاديمية شرطة كركوك محافظة كركوك، تموز 2021. مقابلة رقم 21 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، نيسان 2021. مقابلة رقم 29 أجراها CIVIC مع ضابط في طبابة القوات المسلحة العراقية بغداد تموز 2021.

93 المرجع نفسه.

94 مقابلة رقم 10 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة الداخلية في إقليم كوردستان العراق مارس 2021. مقابلة رقم 18 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 23 أجراها CIVIC مع مستشار دائرة مناهضة العنف ضد المراة، أربيل، يوليو 2021. مقابلة رقم 26 أجراها CIVIC مع ضابط صف كركوك تموز 2021.

95 مقابلة رقم 36 أجراها CIVIC مع ضابط في أكاديمية شرطة كركوك أربيل تشرين الثاني 2021. مصطفى الشيلاني، "زعيم كردستان يدين تعريب كركوك الجديد ويدعو الأمم المتحدة للتدخل"، ك 24، 20 سبتمبر 2020، https://www.kurdistan24.net/en/story/23197-Kurdistan-leader-condemns-new-Kirkuk - تعريب، -دعوات-على-الأمم المتحدة-للتدخل.

96 مناقشة مجموعة التركيز، CIVIC، الموصل، نوفمبر 2021.

97 مقابلة رقم 21 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، نيسان 2021. مقابلة رقم 8 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، آذار 2021.

98 مقابلة رقم 21 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، نيسان 2021.

99 المرجع نفسه.

100 "العراق: خبير من الأمم المتحدة يرحب بقانون لمساعدة الناجين من فظائع داعش ، ولكن هناك المزيد الذي يتعين القيام به للأطفال المولودين من الاغتصاب" ، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 21 أبريل / نيسان 2021 ، https://www.ohchr.org/ EN / NewsEvents / Pages / DisplayNews.aspx؟ .NewsID = 27018 & LangID = E

101 أحمد بيرات كونكار، "مشروع التقرير الأولي - مستقبل العراق: الأمن والاستقرار والمهمة الإقليمية"، الجمعية البرلمانية للناتو، 4 يونيو 2021 ، https://www.nato-pa.int/document/2021-future-iraq-security-stabilisation-and-regional-vocation-report-conkar-026-gsm-21-e.

102 مقابلة رقم 12 أجراها CIVIC مع ضابط في مركز تدريب وزارة البيشمركة، السليمانية، نيسان 2021. مقابلة رقم 37 أجراها CIVIC مع ضابط في قوى الأمن الداخلي، أربيل، تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 38 أجراها CIVIC مع ضابط في قسم المباحث الجنائية بالشرطة، أربيل، تشرين الثاني 2021.

103 مقابلة رقم 37 أجراها CIVIC مع ضابط في قوى الأمن الداخلي، أربيل، تشرين الثاني 2021.

104 مقابلة رقم 12 أجراها CIVIC مع ضابط في مركز تدريب وزارة البيشمركة، السليمانية، أبريل 2021.

105 مقابلة رقم 53 أجراها CIVIC مع ضابط في القوات المسلحة العراقية، الحويجة، أغسطس 2019.

106 أنتوني كوتون، "التنوع، الشمول أدوات للدفاع الوطني، وليس العبارات الطنانة"، سلاح الجو، 8 مارس 2021، https://www.af.mil/News/Commentaries/Display/Article/2528959/diversity-inclusion-are -أدوات-دفاع-وطني-لا-عبارات طنانة/.

107 مقابلة رقم 3 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، بغداد، آذار 2021. Jeni Klugman et al ، "هل يمكن لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن والقانون الإنساني الدولي أن يتحدوا؟" معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، ديسمبر 2020 ، https://giwps.georgetown.edu/wp-content/uploads/2020/12/WPSAgendaAndInternationalLaw.pdf.

108 إريك ميلاندر، "المساواة بين الجنسين والنزاع المسلح الداخلي،" الدراسات الدولية الفصلية 49، لا. 4 (ديسمبر 2005)، https://www.jstor.org/stable/3693506؛ جولي إل أروستيغوي، "النوع الاجتماعي وقطاع الأمن: نحو قوة أكثر أمانًا"، Connections 14، لا. 3 (2015) ، https://www.jstor.org/stable/26326406

109 سارة شاير روزنفيلد وريد إم وود ، "الحكم الجيد بعد الحرب: كيف يؤدي تحسين التمثيل النسائي إلى إطالة السلام بعد الصراع ،" جورنال أوف بوليتيكس 79 ، لا. 3 (يوليو 2017)، https://www.journals.uchicago.edu/doi/10.1086/691056 ؛ ماري كابريولي ومارك أ. بوير ، "النوع الاجتماعي والعنف والأزمة الدولية" ، مجلة Conflict Resolution 45 ، لا. 4 (أغسطس 2001)، https://www.jstor.org/stable/3176309.

110 كريستين فالاسيك، "قطاع الأمن وإصلاح النوع الاجتماعي: الأداة 1"، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ، https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/tool_1.pdf؛ "مجموعة أدوات تطوير خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن ،" نساء السلام، https://www.peacewomen.org/assets/file/national_action_plan_development_toolkit.pdf.

111 "تصورات الشرطة والأمن والحوكمة في العراق" ، المنظمة الدولية للهجرة ، 29 مايو / أيار 2020 ، https://iraq.iom.int/publications/perceptions-police-security-and-governance-iraq.

112 مقابلة رقم 45 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، الموصل، تشرين الثاني 2021.

113 مقابلة رقم 43 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين محافظة كركوك تشرين الثاني 2021.

114 مناقشات مجموعة تركيز CIVIC، كركوك، تشرين الأول 2019.

115 مقابلة رقم 45 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، الموصل، تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 46 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، الموصل، تشرين الثاني 2021 مقابلة رقم 39 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين محافظة كركوك تشرين الثاني 2021.

116 مقابلة رقم 52 أجراها CIVIC مع مدني، مخيم ليلان للنازحين، أغسطس 2019. مقابلة رقم 50 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، مخيم يحياوه للنازحين، ديسمبر 2019.

117 زاد جائحة كورونا من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ومحدودية الخيارات لإحالة الحالات. انظر "السلامة في المنزل، وهم للعديد من النساء في العراق،" مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 13 مايو / أيار 2020 ، https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DomesticViolenceIraq.aspx .

118 مقابلة رقم 18 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021.

119 مقابلة رقم 39 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين محافظة كركوك تشرين الثاني 2021.

120 تارا دينهام، "إصلاح الشرطة والنوع الاجتماعي"، مجموعة أدوات إصلاح النوع الاجتماعي والأمن، 2008 ، https://giwps.georgetown.edu/resource/police-reform-and-gender/.

121 "تصورات الشرطة والأمن والحوكمة في العراق" ، المنظمة الدولية للهجرة ، 29 مايو / أيار 2020 ، https://iraq.iom.int/publications/perceptions-police-security-and-governance-iraq.

122 مقابلة رقم 2 أجراها CIVIC مع عضو منظمة خاصة تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021؛ مقابلة رقم 19 أجراها CIVIC مع عضو منظمة دولية تعمل على إصلاح القطاع الأمني (SSR)، أربيل، آذار 2021. مقابلة رقم 41 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين محافظة كركوك تشرين الثاني 2021.

123 مقابلة رقم 30 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة الداخلية، بغداد، تموز 2021. مقابلة رقم 31 أجراها CIVIC مع ضابط في القوات المسلحة، بغداد، تموز2021. مقابلة رقم 35 أجراها CIVIC مع ضابط في مديرية تدريب شرطة نينوى تشرين ثاني 2021. مقابلة رقم 36 أجراها CIVIC مع ضابط في أكاديمية شرطة كركوك، أربيل تشرين الثاني 2021. مقابلة رقم 47 أجراها CIVIC مع أحد المدنيين، الموصل، تشرين الثاني 2021.

124 مقابلة رقم 33 أجراها CIVIC مع ضابط في وزارة البيشمركة، أربيل، تشرين الثاني 2021.

125 المرجع نفسه.

126 مقابلة رقم 38 أجراها CIVIC مع ضابط في قسم المباحث الجنائية بالشرطة، أربيل، تشرين الثاني 2021.

127 مقابلة رقم 36 أجراها CIVIC مع ضابط في أكاديمية شرطة كركوك، أربيل تشرين الثاني 2021.

10 أبريل، 2021 ، أربيل ، إقليم كردستان العراق: ضابطات في البيشمركة يشاركن في تدريب CIVIC على حماية المدنيين في مركز تدريب أربيل.

CENTER FOR
CIVILIANS IN CONFLICT
RECOGNIZE. PREVENT. PROTECT. AMEND.

T +1 202 558 6958
E comms_arabic@civiliansinconflict.org
civiliansinconflict.org